

الاستراتيجية الوطنية
للأشخاص ذوي الإعاقة

خطط العمل
للمرحلة الثانية
٢٠١٥-٢٠١٠





© تصوير بيل لايونز
مؤسسة الأراضي المقدسة - السلط
الأكاديمية الأردنية للتوحيد



صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي
الأمير رعد بن زيد

رئيس المجلس الأعلى
لشؤون الأشخاص المعوقين



الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

خطط العمل للمرحلة الثانية
٢٠١٥-٢٠١٠

الرؤية

مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم مشاركة فاعلة قائمة على الإنصاف والمساواة.

الرسالة

رسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمتابعة والدعم لجميع الأنشطة المبذولة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتماد نهج الإدارة التشاركية والحاكمية الرشيدة والمساءلة والشفافية.

5	كلمة رئيس المجلس
8	المقدمة
10	شكر وتقدير
11	الفصل الأول: واقع الإعاقة في الأردن
11	أولاً: إحصاءات حول الأشخاص ذوي الإعاقة
11	أ. المسوحات والإحصاءات والبيانات
13	ب. عوامل تباين نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة
14	ج- الخصائص الديموغرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة
15	ثانياً: الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة
15	ثالثاً: الواقع التشريعي للإعاقة في المملكة
17	الفصل الثاني: مفاهيم عامة
17	أولاً: مفهوم النموذج الاجتماعي للإعاقة والمنهج القائم على حقوق الإنسان
22	ثانياً: الجندرية والإعاقة
26	الفصل الثالث: الرصد والتقييم
26	الجزء الأول: مفاهيم وعمليات أساسية في الرصد والتقييم
26	- تعريفات أساسية
27	- أغراض الرصد والتقييم
27	- نظام الرصد والتقييم
28	- إطار عمل للرصد
28	أولاً: المؤشرات
28	ثانياً: إدارة البيانات
29	ثالثاً: نظام التقارير
30	رابعاً: آليات الاستفادة من الدروس المستفادة
30	- معايير إطار العمل الفاعل للرصد
31	الجزء الثاني: الرصد والتقييم في الاستراتيجية الوطنية
32	- مراجعات داخلية منتظمة
32	- تقييمات خارجية

الفهرس

34	الفصل الرابع: الرؤية والمبادئ وأهداف الاستراتيجية
34	أولاً: الرؤية
34	ثانياً: مبادئ الاستراتيجية
35	ثالثاً: أهداف الاستراتيجية
36	رابعاً: تعريف الفئة المستهدفة
37	الفصل الخامس: محاور الاستراتيجية
38	المحور الأول: التشريعات
45	المحور الثاني: الصحة والإعاقة
54	المحور الثالث: التأهيل وإعادة التأهيل والخدمات المساندة
60	المحور الرابع: التربية والتعليم الدامج
71	المحور الخامس: التعليم العالي والبحث العلمي
77	المحور السادس: التمكين الاقتصادي
83	المحور السابع: التمكين الأسري والحماية الإجتماعية
89	المحور الثامن: إمكانية الوصول
98	المحور التاسع: الرياضة والترفيه والثقافة والحياة العامة
103	المحور العاشر: الإعلام والتثقيف والتوعية
107	المحور الحادي عشر: العنف والإساءة والإستغلال ضد الأشخاص ذوي الإعاقة
116	المحور الثاني عشر: التشبيك مع قطاع المجتمع المدني

بمبادرة ملكية سامية من صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وضعت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام (٢٠٠٧ - ٢٠١٥) والتي باشرت المؤسسات الوطنية تنفيذها. وحيث تنص بنود الاستراتيجية على ضرورة مراجعتها بعد عامين من تنفيذها، يشرفني أن أضع بين أيديكم المرحلة الثانية منها (٢٠١٠ - ٢٠١٥) بعد أن قام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بمشاركة كاملة من أعضاء يمثلون المجتمع المدني بمراجعة شاملة لبنودها ومحاورها كافة، علماً بأنه شارك في وضع هذه المرحلة مجموعة من الخبراء في مجال الإعاقة بقطاعاتها المختلفة.

وما كان لهذا الجهد أن يتحقق لولا الدعم المتواصل من جلالته الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والذي أمر بوضع هذه الاستراتيجية، والتي أثمرت عن إصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين كمؤسسة وطنية حكومية مستقلة تعنى برسم السياسات وتفعيل التشريعات وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنسيق والتنسيق مع الجهات المختلفة.

كلمة رئيس المجلس

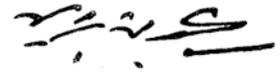
وتدعو المرحلة الثانية من الاستراتيجية وفقاً لنصوص إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى التأكيد على مواطنة الشخص ذي الإعاقة وعلى ضرورة مكافحة كل أشكال التمييز ضده، وإلى احترام استقلالية الأفراد ذوي الإعاقة واعتبار تطوير قدراتهم استثماراً وطنياً ذا عائد اقتصادي وإجتماعي إيجابي على المجتمع ككل.

وتراعي هذه الاستراتيجية المنهجية الحقوقية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية والمواثيق والقوانين الوطنية. كما تعتمد على التوجه نحو الإسناد الإجتماعي وشراء الخدمات حيثما يكون الشريك الاستراتيجي (القطاع الأهلي) أقدر على أداء المهمة وتحمل أعبائها. وقد راعت هذه الاستراتيجية مبدأ الجندرية والمساواة بين الرجل والمرأة إنطلاقاً من أن الممارسة تشير إلى أن المرأة ذات الإعاقة هي الأكثر تهميشاً بين فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعرض إلى تمييز مزدوج. كما أكدت الاستراتيجية على مسؤولية المجلس في متابعة الفئات الأكثر ضعفاً، ومنها الأيتام ذوي الإعاقة، وذوي الإعاقة النفسية، وشديدي ومتعددي الإعاقة ومنهم الأفراد التوحدين والناجين من الألغام.

ويقتضي تنفيذ هذه الاستراتيجية تضافر الجهود في قطاعات المملكة الأردنية كافة وتكثيف الجهود لتوظيف قطاعات مستحدثة للعمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثل القطاع الخاص والقطاع الاستثماري والتنموي ومنظمات حقوق الإنسان.

ويسعدني وأنا أضع بين أيديكم هذه الوثيقة الوطنية أن أتقدم بجزيل شكري وعميق تقديري للخبراء الذين قضوا ساعات طويلة في سبيل وضع هذه الاستراتيجية، وإلى كل من ساهم في عملية إخراجها سواء من خلال المشاركة في الاجتماعات التشاورية أو من خلال إعداد الدراسات والتقارير والتي ساعدت على تحديد واقع حال الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى كافة الخبراء والمستشارين على جهودهم وآرائهم الثمينة التي ساهمت في بلورة هذه الاستراتيجية بشكلها النهائي.

وفقنا الله وإياكم لخدمة أبناء وبنات هذا الوطن الغالي تحت قيادة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



رعد بن زيد
رئيس المجلس

ويعتمد بناء المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية على دراسة تحليلية لواقع حال الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي استمدت منها الاستراتيجية الأولويات الوطنية لكل محور، بما في ذلك الهدف العام والأهداف المحددة والأنشطة والمخرجات. كما تم إضافة محوري العنف والإستغلال ومحور يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني. وتتميز هذه الاستراتيجية بوجود نظام رقابي للرصد يرتبط بتنفيذ أهداف وأنشطة الاستراتيجية.

وتؤكد هذه الاستراتيجية على أن التغيير لن يتحقق في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ما لم يتم التركيز في مؤسسات الدولة الأردنية على ستة جوانب، هي:

أولاً: الجانب التشريعي، ويعني تفعيل التشريعات عن طريق إصدار أو تعديل الأنظمة والتعليمات لتوافق مع قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.

ثانياً: الجانب البشري، ويعني بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين المؤسسات المختلفة من التعامل مع قضايا الأفراد ذوي الإعاقة.

ثالثاً: الجانب التوعوي، ويتمثل بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الجهات الإعلامية لتغيير الصورة النمطية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: الجانب البيئي، ويعني توفير البيئة الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير التجهيزات اللازمة ووسائل النقل العامة والميسرة لهذه الفئة من المجتمع.

خامساً: الجانب الرقابي، ويهدف إلى تفعيل الرقابة على جودة الخدمة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالأخص تفعيل الرقابة على مراكز التشخيص ومراكز التأهيل وإعادة التأهيل والخدمات المساندة مما يؤدي إلى إزالة كل أشكال الإزدواجية وسوء الإستغلال وهدر الموارد المالية.

سادساً: الجانب التمويلي، ويهدف إلى مجابهة التحدي الأكبر وهو توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ بنود الاستراتيجية الوطنية.

تحقيقاً لرؤية قائد الوطن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والتي تتمثل في إيجاد مجتمع أردني يتمتع فيه الأشخاص ذوي الإعاقة بحياة كريمة مستدامة، تحقق لهم المشاركة الفاعلة القائمة على الإنصاف والاحترام، وبتوجيهات من جلالتهم وضعت الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبوشر بتطبيقها في الجزء الأول من عام ٢٠٠٧. وتغطي هذه الاستراتيجية فترتين زمنييتين: المرحلة الأولى في الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، والمرحلة الثانية من (٢٠١٠-٢٠١٥). وقد انبثق عن الاستراتيجية إلغاء قانون رعاية المعوقين رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣، وإصدار قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧، إضافة إلى تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، وصندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفق هذا القانون الجديد.

وانطلاقاً من مهام المجلس في رصد تنفيذ بنود الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٧-٢٠١٥) ومتابعتها، ومتابعة تنفيذ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحيث أن المرحلة الأولى من الاستراتيجية انتهت مع نهاية عام ٢٠٠٩، ولتنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية في وثيقتها من ناحية ضرورة تقييم أداء المرحلة الأولى لها، ليصار إلى مراجعتها بشكل كامل تمهيداً لإعداد برامج وخطط العمل للمرحلة الثانية، والتي تستغرق (٦) سنوات من عام ٢٠١٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٥، قام المجلس بإجراء مراجعة شاملة لمنجزات هذه الاستراتيجية وعرضها خلال المؤتمر الوطني الأول حول الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٧-٢٠١٥) والذي عقد خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩.

وقد دلت نتائج تقييم المرحلة الأولى من الاستراتيجية على أن اعتماد دراسة تحليل مراكز القوى في عملية الإعداد والتقييم يعتبر أساسياً، وذلك نظراً لمحدودية الموارد البشرية والمادية والفنية، الأمر الذي دعانا لإعتمادها في كل محور من محاور الاستراتيجية.

كما استعان المجلس بخبراء ساهموا في تنفيذ وتقييم المرحلة الأولى منها، فاعتمد تحليل مراكز القوى بشكل كبير على رأي الوزارات والمنظمات غير الحكومية في إنجازات المرحلة الأولى والتوصيات للمرحلة الثانية منها، والتي قام المجلس بجمعها عن طريق التقارير المقدمة من

المقدمة

الوزارات المعنية والإجتماعات التي نظمتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية بهدف تقييم المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية.

- الإعلام والتثقيف والتوعية.
- العنف والإساءة والإستغلال ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دور المجتمع المدني.

نوجه كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في وضع هذه الاستراتيجية، آملين أن نستطيع معاً تحقيق أهدافها خلال المرحلة الثانية منها، وذلك لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص وأبناء وبنات وطننا الغالي بشكل عام بقيادة سيد البلاد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

وقد بين هذا التحليل ضرورة اعتماد الاستراتيجية على المنهجية الحقوقية وتعيين وزارة مسؤولة عن تنفيذ كل محور وفقاً لمهامها، كما بين ضرورة التأكيد على مراعاة الجندرية في برامج العمل وإيلاء الأولوية للمرأة المعاقة كونها الأكثر تعرضاً للتمييز والتهميش ولخصوصية البرامج الموجهة لها. كما بين تقييم المرحلة الأولى، غياب بعض الشركاء الأساسيين عن بعض المحاور وبالأخص محوري التأهيل وإعادة التأهيل والرياضة، ومحدودية دور القطاع الأهلي والخاص. كما بين ضرورة مراعاة دمج قضايا الفئات المهمشة ومنها الناجين من الألغام في برامج التأهيل وإعادة التأهيل.

وقد يكون من أهم مخرجات تقييم المرحلة الأولى إضافة محور عن العنف والإستغلال في قطاع الإعاقة، لما لهذا المحور من أهمية للفئة الأكثر تهميشاً وبالأخص فئة الإعاقة العقلية والتي قد يتعذر عليها تقديم شكوى أو الإفصاح عن أي نوع من أنواع الإساءة أو الإعتداء مهما بلغت شدتها. كما تمت إضافة محور عن التشبيك مع قطاع المجتمع المدني.

وتتألف المرحلة الثانية من الاستراتيجية من إثني عشر محوراً، وهي:

- التشريعات.
- الصحة والإعاقة.
- التأهيل وإعادة التأهيل والخدمات المساندة.
- التربية والتعليم الدامج.
- التعليم العالي والبحث العلمي.
- التمكين الاقتصادي.
- التمكين الأسري والحماية الإجتماعية.
- إمكانية الوصول.
- الرياضة والترفيه والثقافة والحياة العامة.

د. أمل نحاس
أمين عام المجلس

يتقدم المجلس ببالغ الشكر والتقدير لكل من ساهم في وضع هذه الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة - المرحلة الثانية (٢٠١٥ - ٢٠١٥). بما في ذلك أكثر من ثمانمائة مشارك ومشاركة ممن شاركوا في أعمال المؤتمر الوطني الأول حول الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والذي عقد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

كل الشكر للجنة التوجيهية العليا برئاسة معالي د. محمد الصقور، والتي عملت مع ضباط ارتباط الوزارات على تقديم تقارير وطنية حول المنجز من الاستراتيجية. وكل الشكر لأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الإعاقات ومجموعة المنظمات غير الحكومية، والذين عملوا بشكل تشاركي على مراجعة المرحلة الأولى من الاستراتيجية. ونخص بالشكر السيدة منى عبد الجواد مساعد الأمين العام للشؤون الفنية في المجلس على إدارة عملية المراجعة بالتعاون مع شركاء المجلس. ويقدر المجلس جهد الدكتور سيد الرطوط من مؤسسة نهر الأردن في وضع محور العنف والإستغلال، والسيدة آني ابو حنا من جمعية الحسين لذوي التحديات الحركية في وضع محور المجتمع المدني. ونشكر كل من السيدة فالي ياني والسيدة جان نايت من منظمة انتراك لإسهاماتهما في مراجعة هذه الوثيقة استناداً لمنهج حقوق الإنسان والنوع الإجتماعي، وجهودهما في وضع نظام الرصد والرقابة والتقييم لهذه الوثيقة.

شكر وتقدير

كما يخص المجلس بالشكر المجلس الثقافي البريطاني والذي أسهم من خلال مشروع مشترك بإدارة السيدة هند السمان وتمويل من السفارة البريطانية في عملية إصدار هذه الوثيقة. كما يتقدم المجلس ببالغ الشكر لأكاديمية تطوير التعليم، والتي ساهمت من خلال مشروع مشترك بإدارة السيدة فرانسيس أبو زيد وتمويل من وكالة الإنماء الأمريكية في ضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية مراجعة المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وكل الشكر للوكالة اليابانية للتعاون الدولي والتي ساهمت في وضع المحور الخاص بالتمكين الاقتصادي.



الفصل الأول

واقع الإعاقة في الأردن

أولاً: إحصاءات حول الأشخاص ذوي الإعاقة

أ. المسوحات والإحصاءات والبيانات:

١. لا يزال أمر معرفة حجم الإعاقة في الأردن وتحديد انتشارها وخصائصها غير متفق عليه بين الباحثين والعاملين في هذا القطاع في المملكة.
 ٢. تشير بيانات تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤ إلى أن نسبة الإعاقة في المملكة تصل إلى ٢٣,١٪، بينما تشير النسب الدولية إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في أي دولة تتراوح بين ٥-١٠٪ من عدد السكان. ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الإعاقات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن تصل في أدنى تقدير إلى ٤-٥٪ من عدد السكان أي ما يعادل ٣٠٠ ألف شخص. ومن الجدير ذكره أنه لو تم احتساب عدد العائلات المتأثرة بالإعاقة، فقد يصل عدد الأشخاص المتأثرين بالإعاقة إلى حوالي مليون شخص.
 ٣. قامت وزارة التنمية الاجتماعية عام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ولجنة السجل الوطني ووزارة الصحة بإجراء مسح لحالات الإعاقة في كافة محافظات المملكة فيما عدا محافظة العاصمة، حيث أشارت بيانات المسح إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بلغ (٢٥١٤٣) حالة أي ما نسبته ٠,٥٪ من عدد السكان عام ٢٠٠٧.
 ٤. قامت وزارة التربية والتعليم وبرنامج التأهيل المجتمعي التابع للجنة العليا لإدارة برامج ومشاريع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن ومركز الأمير الحسن للتشخيص المبكر للإعاقات، بإجراء مسح تربوي شامل للطلبة من الصف الأول وحتى الصف الرابع في محافظات الكرك، والطفيلة، واربد خلال الأعوام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وكان مجموع الذين تم الكشف عنهم ٤١٢٠ طالب من ذوي الإعاقات^١. وتم إجراء المسح لمدارس البادية الشمالية الغربية/ المفرق، وقد بلغ مجموع الحالات التي تم الكشف عنها ٥٩٢٥ شخصاً من ذوي الإعاقات وكان الهدف العام للمسح تحديد الخدمات التي
- ١ شمل المسح لواء القصر وفقوع، وادي عربة، ولواء البادية الغربية، ومحافظة الطفيلة، ولواء المزار الجنوبي، ولواء الوسطية، والشونة الجنوبية.
٥. يشير تقرير وزارة الصحة إلى أن مركز تشخيص الإعاقات الذي يقوم بتشخيص الحالات من الولادة ولغاية عمر ١٨ سنة، قد شخص ٤٠٢٥٩ حالة إعاقة من عام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٩.
 ٦. تشير بيانات مديرية شؤون المعوقين في وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن عدد الحالات التي تم تشخيصها في مركز الكشف المبكر عن الإعاقات والتأهيل المجتمعي في منطقة تل المنطح ومركز الكشف المبكر عن الإعاقات في منطقة حطين/ لواء الرصيفة بلغت (٢٩٤١) حالة خلال الأعوام ٢٠٠٧ وحتى تاريخ إعداد التقرير في عام ٢٠٠٩.
 ٧. قام مركز الأمير الحسن للتشخيص المبكر للإعاقات بتشخيص حالات بلغ مجموعها (١٨٩٧) حالة خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
 ٨. لم تصدر اللجان الطبية اللوائية التابعة لوزارة الصحة وهي الجهة المسؤولة عن تشخيص الحالات لمن تزيد أعمارهم عن (١٨) عاماً أية تقارير توضح أعداد الذين تم تشخيصهم.
 ٩. بدأ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بتنفيذ مشروع توحيد البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث سلّم الحالات المسجلة في السجل الوطني الذي نُفذ بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية إلى الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي والتي بدورها قامت بإدخال (٨٠٠٠) حالة إلى قاعدة بياناتها، والعمل جارٍ على إدخال بقية البيانات. كما بدأ المجلس بمشروع حصر أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المخدمين في الجمعيات والمؤسسات والمراكز الخاصة بالإعاقة.
 ١٠. قام برنامج التأهيل المجتمعي التابع للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وبالتعاون مع منظمة الهاندي كاب إنترناشونال وجمعية سيدات الضليل بإجراء مسح في منطقة الضليل (بيت لبيت) في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة ٤,٨٪. ويقوم المجلس حالياً بإجراء مسح مماثل في كل من عجلون والمزار الجنوبي والأغوار الجنوبية، وسيكمل عملية المسح في كل من منطقة اربد/ الوسطية، والرويشد خلال العام ٢٠١٠ تمهيداً لمسح بقية مناطق المملكة.
 ١١. قام المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بحصر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس التابعة للوزارة، وقد تضمن هذا الحصر بيانات

خاصة بالطلبة ذوي الإعاقات والمعلمين والإداريين العاملين في مديريات التربية والتعليم في المحافظات. ولم يصدر تقرير نهائي بنتائج هذا المسح حتى تاريخه.

١٢. بدأ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في إرساء قواعد بنك معلومات وطني يتضمن البيانات الكاملة عن الأشخاص ذوي الإعاقة ونوع الخدمات المقدمة لهم. كما بدأ بإجراء المسوحات الميدانية الشاملة (بيت لبيت) بالتعاون مع الجمعيات المحلية من خلال برامج التأهيل المجتمعي.

١٣. ساهم تعاون المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين مع دائرة الإحصاءات العامة في تضمين قضايا الإعاقة في مجموعة من المسوحات التي تجريها الدائرة دورياً، ومنها: مسح فرص العمل المستحدثة، ومسح الاستخدام وتعويضات العاملين، وسلسلة المسوح الاقتصادية، كما تم مراجعة وتعديل الجزء الخاص بمسح الأشخاص ذوي الإعاقة في مسح السكان والمساكن والذي سينفذ في عام ٢٠١٤.

ب. عوامل تباين نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة:

١. يرتبط التباين بين النسبة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة والنسبة الوطنية بعدة عوامل أهمها:
١. الاختلاف في التعريف المعتمد للإعاقة، وفي التصنيف لفئات الإعاقة.
٢. الميل الاجتماعي لإخفاء الإعاقة - خاصة لدى الإناث.
٣. وجود أعداد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير المشخصين.
٤. غياب وجود آلية وطنية لتوحيد بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة المشخصين لدى الجهات المختلفة وتسجيلهم.
٥. عدم صدور تقارير دورية عن مراكز التشخيص في المملكة.
٦. عدم وجود معايير معتمدة للتشخيص.
٧. عدم وجود جهة رقابية وطنية على مراكز التشخيص في المملكة.
٨. إغفال إدراج العدد الكبير من الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لدى الجمعيات والمؤسسات والمراكز الخاصة بالإعاقة ضمن سجل وطني موحد.

ج- الخصائص الديموغرافية والصحية والاجتماعية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة:

في ظل غياب البيانات المعتمدة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الخصائص الديموغرافية والصحية والاجتماعية الاقتصادية لهذه الفئة تعتمد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤. والتي أظهرت الآتي:

١. ٤٢٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر هم أميون، و ٦,٤٪ ملم بالقراءة والكتابة، وحوالي ١٤٪ منهم مستوى تعليمهم ابتدائي، و ١٣٪ مستواهم التعليمي إعدادي، و ٩,٢٪ مستوى تعليمهم ثانوي، أما نسبة الذين يزيد مؤهلهم عن الثانوية العامة فقد بلغت ٥,٩٪، وتبين أن ٥٨٪ ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر غير متزوجين. كما تبين هذه النتائج أن نسبة البطالة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بلغت ٣٩,٥٪.
٢. تشكل نسبة الذكور بين الأشخاص ذوي الإعاقة ٦٠,٦٪، وبلغت نسبة الإناث ٣٩,٤٪، أما بيانات السجل الوطني فتشير إلى أن نسبة الذكور ذوي الإعاقة هي ٦١,١٪ ونسبة الإناث ٣٨,٩٪، وتشير نتائج مسح الضليل (بيت لبيت) إلى نسب مشابهة وهي ٦٠٪ ذكور و ٤٠٪ إناث.
٣. أن توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب فئة الإعاقة كانت كالآتي: نسبة الإعاقة الحركية بلغت ٢٨,٦٪، تلتها فئة الإعاقة السمعية والنطقية ١٦,٤٪، ثم الإعاقة العقلية ١٦,١٪، ثم الإعاقات المتعددة ١٣,٨٪، بينما بلغت نسبة الإعاقة البصرية ٩,٣٪، وفئة الشلل الدماغي ٨,٤٪. كما تؤكد دراسات وزارة الصحة والتي نُفذت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية أن نسبة ضعف السمع بكافة أنواعه مرتفعة في الأردن مقارنة مع دول المنطقة، فقد أشار تقرير الرابطة الشرق أوسطية للعناية بالسمع - المكتب الإقليمي إلى أن نسبة الإصابة بضعف السمع المكتسب بلغت ١٪. كما بلغت نسبة الأطفال المعرضين لخطر الإصابة بضعف السمع ١١٪ بناءً على بيانات الكشف التي شملت ٨٠٠٠ طفل حديث الولادة في عام ٢٠٠٤.
٤. أن توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب أقاليم المملكة كانت كالآتي: إقليم الشمال ١,٤٪، وتساوت النسبة في إقليمي الوسط والجنوب حيث بلغت ١,٢٪.
٥. وعلى الرغم من أن محافظة العاصمة غير مشمولة في السجل الوطني، إلا أن توزيع نسبة

الإعاقاة بحسب المحافظات كان كالآتي: محافظة إربد كانت الأعلى ونسبة ٣٨,٩٪، تلتها الزرقاء ١٣,٣٪، ثم البلقاء بنسبة ١١,٨٪، تليها المفرق بنسبة ٧,٤٪، ثم جرش ٧,١٪، فالكرك بنسبة ٦,٨٪، ثم عجلون بنسبة ٥,٣٪، ومن ثم مادبا ٣,٧٪، ثم العقبة ٢,٤٪، والطفيلة بنسبة ٢,٣٪، وأخيراً معان بنسبة ١,١٪.

ثانياً: الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقاة:

١. بلغ عدد المؤسسات التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقاة (٢٦٦) مؤسسة بحسب "دليل المؤسسات التي تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقاة" والذي أعده المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين عام ٢٠١٠. كما توجد (٨) مؤسسات جرى تأسيسها في نهاية العام ٢٠٠٩.
٢. على الرغم من أن كافة البيانات المتوفرة تشير إلى أن نسبة الإعاقاة في إقليم الشمال أعلى منها في الوسط والجنوب، إلا أن عدد المؤسسات في الإقليم بلغ (٧٤) مؤسسة ونسبة (٢٧,٨٪) والتي تعتبر متدنية مقارنة بنسبتها في إقليم الوسط (٥٨٪) (١٥٥ مؤسسة)، كما يتضح أن عدد المؤسسات في إقليم الجنوب (٣٧) مؤسسة ونسبة ١٣,٩٪.
٣. تتميز المؤسسات التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقاة بضعف التخصص حيث تتعدد فئات الإعاقاة المخدومة فيها، فمن بين (٢٦٦) مؤسسة تُعنى بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقاة يوجد (١٠٦) مؤسسات تهتم بفئات متعددة من الإعاقات، و(٧٨) مؤسسة متخصصة بالإعاقاة العقلية، و(٢٨) مؤسسة متخصصة بالإعاقاة الحركية (الإعاقاة الحركية والشلل الدماغي)، و(٣١) مؤسسة تهتم بالإعاقاة السمعية، و(١٢) مؤسسة تهتم بالإعاقاة البصرية، ومؤسستان لصعوبات التعلم، ومؤسسة واحدة متخصصة بالحالات النفسية.
٤. هناك بعض المؤسسات العامة التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقاة، منها الجامعات الرسمية التي تقدم خصماً خاصاً على الرسوم الجامعية للأشخاص ذوي الإعاقاة يصل إلى ٩٠٪ في مرحلة البكالوريوس، و ٥٠٪ في مرحلتي الماجستير والدكتوراة. كما تمنح دائرة الجمارك العامة ووزارة الداخلية إعفاءً على وسائل النقل ورسوم الإقامة للعاملات المنزليات، كما تقدم وزارة التخطيط والتعاون الدولي دعماً لبرامج الإعاقاة في عدد من الجمعيات غير الحكومية. كما تقدم الجمعيات والهيئات الدولية الدعم لبرامج الإعاقاة في المملكة.

ثالثاً: الواقع التشريعي للإعاقاة في المملكة:

١. في عام ٢٠٠٥ فاز الأردن بجائزة فرانكلين روزفلت الدولية للإعاقاة، وذلك لجهوده الريادية في وضع الإعاقاة في مقدمة الأولويات الوطنية. وفي عام ٢٠٠٧ بادر جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم بإصدار الإرادة الملكية السامية لوضع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقاة ٢٠٠٧-٢٠١٥.
٢. لقد كانت أولى مخرجات المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقاة إلغاء قانون رعاية المعوقين رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣، وصدر قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.
٣. تشكل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين كمؤسسة حكومية مستقلة بموجب قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ برئاسة سمو الأمير رعد بن زيد المعظم، ويتألف مجلس الأمناء وفق المادة (٦) من القانون من الأمناء العامين للوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى سبعة أشخاص ممثلين عن الإعاقات والمنظمات غير الحكومية والأهالي وثلاثة أشخاص من المتميزين في مجال الإعاقاة. وتتألف موارد المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وفق المادة (١٥) من القانون من المخصصات المرصودة في الموازنة العامة للدولة والرسوم والهبات والتبرعات.
٤. حددت المادة (٧) من القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ مهام وصلاحيات المجلس على النحو التالي:
 - أ. رسم السياسة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقاة ومراجعتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
 - ب. وضع خطة وطنية شاملة للتوعية.
 - ج. متابعة ودعم تنفيذ بنود الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقاة وما ينبثق عنها من خطط وبرامج وأنشطة.
 - د. اقتراح تعديل التشريعات ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقاة والأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون.
 - هـ. وضع المعايير اللازمة لجودة البرامج والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقاة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- و. إيجاد مراكز وطنية للتدريب.
- ز. إجراء البحوث والدراسات وإنشاء قواعد البيانات المتعلقة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ح. المشاركة في الجهود الرامية لتحقيق المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والتي صادقت عليها المملكة.
٥. صادق الأردن على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨، وأوكل مجلس الوزراء مهمة متابعة تنفيذ تطبيق هذه الإتفاقية إلى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين تنفيذاً للمادة (٣٣) فقرة (١) بما في ذلك رفع التقرير الحكومي وفق المادة (٣٥) من هذه الإتفاقية للجنة الدولية المكلفة برصد تنفيذ هذه الإتفاقية، وشكل المركز الوطني لحقوق الإنسان لجنة رصد وطنية تنفيذاً للمادة (٣٣) فقرة (٢) من الإتفاقية. وتستعد المنظمات غير الحكومية لتقديم تقرير الظل الموازي للتقرير الحكومي.



الفصل الثاني

مفاهيم عامة

أولاً: مفهوم النموذج الاجتماعي للإعاقة والمنهج القائم على حقوق الإنسان

للإعاقة (المعروف أيضاً بأنه النموذج الطبي أو النموذج الرعائي)، وبشكل متنامي، تغيرت المنهجية تجاه اعتراف متزايد من وكالات التنمية والممارسين بأن الإعاقة هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، مع التأكيد على أن "المشكلة" تكمن في سلوكيات المجتمع تجاه الإعاقة وليس في الفرد نفسه. ففي عام ٢٠٠٢ صرح جيمس ولفينسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، أنه ما لم يتم معالجة قضايا الإعاقة، فإن الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة لن تتحقق. وقد ساهم هذا التصريح في تغيير السلوكيات بشكل إيجابي، مما زاد من فهم أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاريع الوطنية للحد من الفقر.

كانت المملكة الأردنية الهاشمية أول دولة في الشرق الأوسط تبني تشريعاً وطنياً للإعاقة في عام ١٩٩٣. وهي من أولى الدول التي قامت بتحديث القانون ليتواءم مع إتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي وقعت المملكة الأردنية الهاشمية عليها في عام ٢٠٠٧. وقد تم التصديق على قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم ٣١ لعام ٢٠٠٧، مما يجعل الأردن ملتزماً بتبني بنود الإتفاقية.

يؤكد رئيس المجلس، سمو الأمير رعد بن زيد، أن مشاريع التنمية البشرية كانت من أولى أولويات تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تم تنفيذها على مرحلتين؛ امتدت المرحلة الأولى منها من عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قام المجلس بتيسير عملية استشارة موسعة لغايات جمع البيانات بهدف تعديل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية بناء على الدروس المستفادة من المرحلة الأولى. كما قام المجلس بتطوير نظام شامل تشاركي لقياس فعالية المرحلة الثانية من الاستراتيجية.

وبناء على رؤية المجلس والتي تنص على "مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم مشاركة فاعلة قائمة على الإنصاف والمساواة"، تبنى المجلس منهجية الإعاقة القائمة على حقوق الإنسان بهدف التأثير على الأنظمة الوطنية لاحترام الأشخاص ذوي الإعاقة كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات. ويعني هذا النهج القائم على الحقوق

تستجيب الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للأدلة الإحصائية بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للأمية والتعطل عن العمل، ولديهم اتصال ضعيف بشبكات الدعم الوطنية مقارنة بأقرانهم الأشخاص غير المعوقين، لذا، نشير في هذا الجزء إلى الاتجاهات العامة المتعلقة بالإعاقة.

تقدر منظمة الصحة العالمية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون ٧-١٠٪ من سكان العالم، وهي الفئة الأكثر تعرضاً للتمييز، وأكثر الفئات فقراً في أي مجتمع. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٤-٥٪ من سكان الأردن هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أن ١٤,٨٪ هم من الذكور، و ٢,١٪ هم من الإناث، وقد يكون لهذا التفاوت علاقة بحقيقة أن إحصاءات الأشخاص ذوي الإعاقة نادراً ما تكون مصنفة حسب الجنس. (انظر إلى قسم الجندرية والإعاقة).

تعتبر الإعاقة سبباً للفقر ونتيجة له أيضاً، فعلى سبيل المثال تستجيب الحكومات في الكثير من البلدان لفضية التوظيف على افتراض مفاده عدم قدرة الشخص ذي الإعاقة على المنافسة في سوق العمل المفتوح، لذا تلجأ إلى أسلوب فرض حصص الكوتا. حيث يتم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف أقل أهمية ومستوى وأجر يقل عن نظرائهم، ونفس الافتراض يساق في قضايا التعليم والتدريب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة محدودة فرص العمل أو التعليم ويدفع بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاعتماد على المساعدات والمعونات الخيرية والحكومية.

تركز النظرة التقليدية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى الحماية والعلاج والمساعدة، وعلى اعتبار أن الفرد يحتاج للعلاج للمشاركة في مجتمع مخصص للأشخاص غير المعوقين، يتم تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل "خبراء" من الأشخاص غير المعوقين، ويقتصر دور الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستجابة ورد الفعل دون المساهمة المباشرة والحقيقية في تقرير نوع ومستوى الخدمة التي تقدم لهم. إن هذه المنهجية ضعيفة ومعروفة بالنموذج الفردي

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشاركتهم المتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ويتطلب هذا النهج من المجلس والشركاء التأكيد على أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة على دراية بحقوق الإنسان الخاصة بهم وحقهم بعدم التعرض للتمييز لئلا يتمكنوا من تحدي الظلم والإقصاء وسوء المعاملة.

إن التزامنا تجاه إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قدم للأشخاص ذوي الإعاقة أداة قوية تستخدم في إطار الدعوة وكسب التأييد في مجال حقوق الإنسان. حيث أن إتفاقية الأمم المتحدة تستند على أساس أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم نفس حقوق الأشخاص غير المعوقين.

ينطوي النهج القائم على الحقوق على الخصائص التالية:

1. التعبير عن الصلة بحقوق الإنسان (ربط الإعاقة بمجموعة كاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني اعتبار الإعاقة قضية من قضايا حقوق الإنسان).
2. المساءلة (تحديد أصحاب الحقوق - الأشخاص ذوي الإعاقة - وتحديد من عليهم واجبات، وحماية وتعزيز التمتع بالحقوق الواردة للفئة المستهدفة).
3. التمكين (تركز المنهجية القائمة على الحقوق على مبدأ التمكين، على العكس من النهج الخيري الذي يسلب القوة).
4. المشاركة (يتطلب النهج القائم على الحقوق المشاركة الكاملة لكافة أصحاب العلاقة ذوي الصلة بالموضوع).

5. عدم التمييز والاهتمام بالفئات الضعيفة (يدعو النهج القائم على الحقوق إلى إيلاء اهتمام خاص لعدد من القضايا مثل التمييز والمساواة ومجموعات من الأشخاص الذين تم تهميشهم بشكل خاص).

تأكيداً لنهج حقوق الإنسان، بنيت منظمات حركة الإعاقة الدولية وإتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على النموذج الاجتماعي للإعاقة. ويؤكد النموذج الاجتماعي أن الإعاقة تنبع من العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى سبيل المثال،

الحواجز في المواقف (أو العداوة أو سوء الفهم من جانب الأفراد تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة)، الحواجز الفيزيائية / الحواجز البيئية (تصاميم المباني التي لا يمكن وصول وسائل النقل إليها أو لا يتوفر فيها ممرات المشاة، الخ) والحواجز المؤسسية (هيكل وعمل المنظمات والمؤسسات). هذه الحواجز أبعدت بشكل منهجي الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في المجتمع.

لذا، لا يركز النموذج الاجتماعي على القيود التي يواجهها الأفراد نتيجة الظروف المادية أو الحسية أو النفسية، وإنما يتم التركيز على التمكين والاختيار والمساواة في الحصول على حقوق الإنسان، لذلك، يؤكد النموذج الاجتماعي على أن الإعاقة تنطلق من الحواجز المجتمعية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، فعلى سبيل المثال: عدم وجود منحدر يعيق شخص لديه ضعف في الحركة من دخول المبنى. والمواد غير الميسرة بطريقة برايل تعيق شخص كيف من الحصول على المعلومات. وعدم وجود لغة الإشارة، تعيق شخص يعاني من الصمم من الاتصال الفعال. إن المفتاح للنموذج الاجتماعي، والمنهج القائم على الحقوق يتمثل في أن عدم قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة الكاملة في مجتمعاتهم يعزى إلى الحواجز الاجتماعية التي تعزلهم عن المشاركة في المجتمع. ويتحدى النموذج الاجتماعي منهجية الحماية والتمييز والنهج الأبوي في النظرة لقضية الإعاقة، والتي أدت إلى أن تقوم العديد من المدارس بوضع الطلاب ذوي الإعاقة أو المواهب المتنوعة في مدارس خاصة أو صفوف دراسية منفصلة. ويعيش الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية في مؤسسات إيوائية بعيداً عن أسرهم ومجتمعاتهم عملاً بافتراض مسبق أن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا قادرين على العمل في بيئات داجمة ويجب أن يشاركو في مشاريع العمالة المحمية.

ويركز النموذج الفردي على ضرورة ملائمة الفرد للمجتمع المليء بالحواجز بدلاً من ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لموائمة المجتمع للفرد ذي الإعاقة. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي أن ننسى أن الخدمات تلعب دوراً حاسماً في تسهيل استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة - الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية وأجهزة السمع، والعصا البيضاء، الخ، والتي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة حتى يتسنى لهم القيام بدور نشط في المجتمع، ولكن بدلاً من أن يكونوا متلقين سلبيين للخدمات، يصبح للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المشاركة في صنع القرارات وتحديد أولويات احتياجاتهم.

باختصار، يتطلب النموذج الاجتماعي تحولاً في نظرة المجتمع إلى الأشخاص ذوي الإعاقة:

النموذج الاجتماعي	النموذج الفردي
يكن علاج مشكلة الإعاقة في إعادة تشكيل سلوكيات المجتمع، والحوافز المؤسسية والبيئية.	أو نموذج الرعاية الطبية أو الاجتماعية يركز العلاج على الأفراد وتحديد ضعفهم.
الإعاقة هي مشكلة في المجتمع.	الإعاقة هي مشكلة الفرد.
الاختلافات في القدرة تعتبر قوة.	الاختلافات في القدرة تعتبر قصوراً.
رؤية نقاط القوة.	رؤية العجز.
الشمول - التقدير.	الاستبعاد - التسامح.
اختبار الأشخاص ذوي الإعاقة لأنفسهم بأنفسهم.	يتم الاختيار للأشخاص ذوي الإعاقة.
احترام اختلاف المعرفة بين الناس.	الخبراء أكثر علماً.
قائم على مبدأ الحقوق.	قائم على المنهجية الخيرية.
مواطن.	مريض.
الموجه هو المجتمع.	الموجه هو المؤسسة.
كسر الحوافز في البيئة والسياسات وفي السلوكيات.	السيطرة أو العلاج.
المجتمع يتطور.	المجتمع لم يتغير.

ثانياً: الجندرية والإعاقة

يهيمن الرجال ذوي الإعاقة على حركات ومنظمات وجمعيات الإعاقة، فالعديد من النساء ذوات الإعاقة يشتمكين من أن أغلب البرامج مصممة لتناسب مع احتياجات الرجال، مع الافتراض أنها ستدعم احتياجاتهن أيضاً، على الرغم من أن حركات الإعاقة المنظمة يجب أن تمثل وتمكن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناً، لكن واقع الحال غير ذلك ففرص المشاركة المتاحة للنساء أقل من الرجال.

ويقوم الناشطون في حركات ومنظمات وجمعيات الإعاقة بالمدافعة والضغط لتغيير القوانين التمييزية، والتي لا تميل إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين، على الرغم من أن الضغط من أجل الوصول إلى الحقوق أمر بالغ الأهمية، إلا أن النساء ذوات الإعاقة لن يستفدن من ذلك إذا ما استمر التمييز ضدهن بسبب الجندر، وقد وجدت النساء ذوات الإعاقة أنه من الصعب إدخال فكرة مراعاة الجندر في بيئة لا تراعي الفروق بين الجنسين، ومع ذلك يفضلن البقاء داخل حركة الإعاقة بدلاً من الخروج منها.

يمكن النظر إلى التحديات التي تواجه النساء ذوات الإعاقة بأنها تماثل تلك التي تواجهها غيرها ولكن في سياق مختلف. ويمكننا في هذه الحالة الاستفادة من تجارب الآخرين، فمن المعروف أن الحركة النسائية وحركة تحرير المرأة وتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد اكتسبت أهمية متزايدة من خلال التواصل والتشبيك على المستوى العالمي، الأمر الذي وضع هذه التجربة أمام النساء ذوات الإعاقة في الأردن لبناء وتطوير روابط وعلاقات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تشير الأبحاث في المملكة المتحدة إلى أنه يتم الاعتداء على النساء ذوات الإعاقة أو اغتصابهن بمعدل مرتين أكثر من النساء غير ذوات الإعاقة. وتبين أنه نتيجة لنقص الوعي والمعرفة والموارد فإن هناك نقص خطير في خدمات مجابهة العنف في منظمات الإعاقة. وأشارت نتائج أول دراسة في المملكة المتحدة حول احتياجات النساء ذوات الإعاقة اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي أن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وبشكل عام لا تعتبر العنف المنزلي موضوعاً مهماً وذلك بالرغم من تقديم كامل المعلومات والإحصاءات في هذا الخصوص.

عادة ما يرتبط الجندر ارتباطاً وثيقاً بالفرق بين الذكور والإناث، وهو ما يفهم على أنه مسألة تتعلق بنواحي الجسم البيولوجية والفيزيولوجية، في حين يفهم أيضاً أنه التفسير الثقافي لأدوار الفرد. وينظر للعلاقة بين الجنسين في المجتمعات على أن شكلها هرمي مع بعض الافتراضات مثل أن الرجال أكثر قوة وهيمنة، في حين أن المرأة أقل قوة. وهذه العلاقات تنتج صوراً نمطية حول الذكورة والأنوثة.

وكما هو مذكور في الفقرة السابقة، يؤكد النموذج الاجتماعي للإعاقة أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم معوقون من قبل المجتمع بسبب العديد من الحواجز مثل المواقف السلبية، البيئة المادية والسياسات المؤسسية، ومع ذلك فإن النساء والرجال ذوي الإعاقة يمكنهم أن يعيشوا تجارب سلبية على أساس التمييز بين الجنسين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى العزلة بناءً على الثقافة والتقاليد والأحكام المسبقة، والتي غالباً ما تؤثر على النساء ذوات الإعاقة أكثر من الرجال ذوي الإعاقة.

يختلف وضع المرأة من مجتمع إلى آخر، ولكن في المجتمعات المحافظة حيث يكون وضع المرأة أقل نسبياً من الرجل، يكون للإعاقة أثر سلبي مضاعف. هناك العديد من الأمثلة التي يظهر فيها التمييز جلياً، فأحد النتائج الرئيسية هي أن النساء ذوات الإعاقة أكثر فقراً من الرجال ذوي الإعاقة والنساء غير ذوات الإعاقة. وتسهم العديد من العوامل في ذلك، فالنساء أكثر عرضة إلى عدم توظيفهن، وإذا ما تم توظيفهن فإنهن يحصلن على أجور أقل من الرجال ذوي الإعاقة، ويعتبر التوظيف وضمان الدخل من الأمور الأساسية لعيش حياة كريمة إلا أن نسبة مشاركة النساء العربيات ذوات الإعاقة في القوى العاملة ما زالت محدودة بشكل عام.

عادة ما تبحث إحصاءات المرأة في حالة النساء ذوات الإعاقة فقط، فعزل واستبعاد النساء ذوات الإعاقة امتد إلى الحركات النسائية أيضاً، وغالباً ما تتعرض النساء غير ذوات الإعاقة في جميع أنحاء العالم إلى التمييز على أساس الجندر، لكن النساء ذوات الإعاقة قد يتعرضن إلى تمييز مضاعف حتى أن الأمر يصل أحياناً إلى إنكار وتجاهل أنهن إناث.

- استخدام التشريع الوطني، الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كإطار لتطوير حملات كسب التأييد والمناصرة.
- دعم منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في معالجة قضايا الإعاقة من خلال منظور الجنسين.
- جمع المعلومات الأساسية لاستخدامها في قياس مدى تقدم النساء ذوات الإعاقة في تحقيق محاور الاستراتيجية الوطنية للإعاقة.

كيف يمكن للإتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مخاطبة النساء والفتيات ذوات الإعاقة؟

شعر واضعو الإتفاقية الدولية ضرورة وجود مادة خاصة بهذه الفئة، حيث تضمنت الإتفاقية المادة (٦) مع غيرها من المواد الأمر الذي يؤكد ضرورة أخذ أحكامها في الاعتبار عند تفسير وتنفيذ جميع الالتزامات الفنية الأخرى.

نص المادة (٦) من الإتفاقية:

١. تقر الدول الأطراف بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، وأنها ستتخذ في هذا الصدد التدابير اللازمة لضمان تمتعهن تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
٢. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لكفالة التطور الكامل والتقدم والتمكين للمرأة، بغرض ضمان ممارستها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في هذه الإتفاقية والتمتع بها.

اقتراحات استراتيجيات كسب التأييد:

- تشجيع الحركة النسائية بضم نساء من ذوات الإعاقة إليها.
- مشاركتها كلما أمكن لفهمها النموذج الإجتماعي للإعاقة وضمن ذلك الجندر والإعاقة للتصدي لتغيير المواقف الإجتماعية للأفكار المسبقة التي تتحدى الصور النمطية.
- تطوير تحالفات مع الإعلام لزيادة وعي الجمهور ومقدمي الخدمة وصانعي القرارات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وقدراتهم من خلال منظور الجندر.
- تحديد الأهداف الرئيسية التي يمكن أن تحدث تغييراً إيجابياً في المواقف تجاه الإعاقة.
- دعم احترام الذات لدى النساء ذوات الإعاقة من خلال تشجيعهن على تشكيل مجموعات الدعم الذاتي والتشبيك مع منظمات إعاقة أخرى عالمية.
- بناء الوعي لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة بأن يدركوا أن أطفالهم هم أصحاب حقوق، وأنه على مقدمي الخدمة الالتزام بضمان إمكانية ممارسة هذه الحقوق.
- تشجيع الأهل على تعليم أبنائهم ذوي الإعاقة (أولاد وبنات).



الفصل الثالث

الرصد والتقييم

الجزء الأول: مفاهيم وعمليات أساسية في الرصد والتقييم

تعريفات أساسية

الرصد: قياس مدى تقدم عمل ما بصورة نظامية ومستمرة للتأكد من أن العمل يسير حسب الخطة الموضوعية وللتمكن من عمل أي تغييرات بطريقة نظامية.

التقييم: قياس دوري ومدى ملائمة وأداء وفعالية وأثر عمل ما اعتماداً على أهدافه. ويلخص الجدول التالي الفرق بين الرصد والتقييم:

يعرض هذا الفصل موجزاً عاماً عن الرصد والتقييم للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن (٢٠١٥-٢٠١٠)، حيث يوضح المفاهيم والعمليات الأساسية في الرصد والتقييم بهدف تنفيذ الاستراتيجية بصورة فاعلة وتحقيق الأثر المرغوب فيها. وبناء عليه، فإن الهدف من هذا الفصل هو استخدامه كمرجعية فقط في جميع مراحل العمل في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية.

ويتكون هذا الفصل من جزئين حيث يعرض الجزء الأول مواضيع عامة حول الرصد والتقييم في مشاريع وبرامج التنمية الاجتماعية، بينما يربط الجزء الثاني الرصد والتقييم بالاستراتيجية الوطنية مباشرة.

الفرق	الرصد	التقييم
التوقيت	مستمر أثناء المشروع.	مراجعة دورية في مراحل هامة في تطور المشروع (نهاية المشروع، منتصف المشروع، تغيير مرحلي).
المجال	أنشطة يومية، مخرجات، مؤشرات تقدم وتغيير.	قياس مدى الإنجاز بالاعتماد على المخرجات وتقدم المشروع نحو الأهداف والغايات.
المشاركون الأساسيون	عمال ومستخدمو المشروع.	مقيمون ومسهلون خارجيون، مستخدمو وعمال المشروع، والممولون.
العملية	اجتماعات دورية، مقابلات، مراجعات شهرية وربع سنوية، إلخ.	اجتماعات غير عادية، أدوات إضافية لجمع المعلومات.
المخرجات المكتوبة	تقارير دورية لمستخدمي المشروع والإدارة والمولدين.	تقرير مكتوب يشمل توصيات لعمل تغييرات في المشروع وتعرض في ورشات عمل لمختلف أصحاب المصلحة.

أغراض الرصد والتقييم

والتقييم يمكن وصفه بالتالي: هادف، واضح، يضمن عامل المشاركة، تحليلي لإتخاذ القرارات، مرن، نظامي في عملياته ونتائجه، متسق، ذو حساسية للجنندر.

إطار عمل للرصد

يعتبر إطار عمل الرصد بمثابة الهيكل الأساسي الذي يحتوي على عدة مكونات تعمل معاً لضمان فاعلية عملية الرصد الموضوعية، وتشمل هذه المكونات: المؤشرات، نظام إدارة المعلومات؛ أنظمة وضع التقارير، وآليات التعلم واستنباط الدروس المستفادة.

أولاً: المؤشرات

المؤشر عبارة عن تغيير أو حدث ملحوظ يقدم دليل على أن شيئاً ما قد حدث. هذا التغيير قد يكون تقديم مخرج أو تأثير مباشر أو تغيير طويل المدى، ومثل هذا التغيير يمكن قياسه كمياً أو نوعياً أو الإثنين معاً.

وهناك ثلاثة مستويات للمؤشرات، والتي تتبع ما يسمى بتسلسل الأهداف: مخرجات، نتائج، وأثر. ويوضح الجدول التالي المستويات الثلاثة:

تختلف المشاريع والبرامج في أغراضها وعملياتها وسياق عملها، أما أغراض الرصد والتقييم لأي مشروع أو برنامج فعادة ما يتكون من خليط من الأمور التالية: المساءلة أو المحاسبة (العليا تجاه الممولين والسفلى تجاه المستفيدين من المشروع)؛ تحسين الأداء؛ التعلم والدروس المستفادة، تحديد إستخدام الموارد، تحسين العلاقات العامة والبحث عن تمويل، المراقبة والإشراف، تقديم دلائل المناصرة: إدارة المشروع أو البرنامج، تحسين التواصل بين مختلف أصحاب المصلحة.

نظام الرصد والتقييم

نظام الرصد والتقييم هو عبارة عن مجموعة من السياسات والممارسات والعمليات التي تمكن من القيام بجمع وتحليل وإستخدام بيانات الرصد والتقييم بصورة نظامية وفاعلة.

ويتطلب النظام الجيد للرصد والتقييم ما يلي: أغراض واضحة، قاعدة بيانات، تحليل الوضع الحالي وتحليل أصحاب المصلحة، أهداف وخطط استراتيجية، مؤشرات محددة، نظام واضح لإدارة المعلومات، موارد مناسبة (بشرية، مالية، فنية). وبناء على ذلك، فإن النظام الجيد للرصد

المؤشرات	ماذا نقيس؟	ماذا نسأل؟	نقطة القياس
مدى تنفيذ الأنشطة.	الجهد	ماذا فعلنا؟	المخرجات
مدى إستخدام المخرجات ومدى إستمرارية الفوائد.	التأثير	ماذا حدث بناءً عليه؟	النتائج
الفرق بين الوضع الحالي والوضع الأولي.	التغيير	ماذا حدث فيما بعد (على المدى الطويل)؟	الأثر

ثانياً: إدارة البيانات

تشمل إدارة البيانات بغرض الرصد خمس عمليات حيوية: جمع، تحليل، تخزين، استخدام، ونشر البيانات.

المواضيع تؤخذ في الاعتبار	أسئلة	العملية
مشاركة مختلف أصحاب العلاقة.	من يجمع ومن يجب أن يجمع، ماهية البيانات، ما مدى أهميتها، متى ومدى دوريتها، كيف تجمع (طرق وأدوات).	جمع البيانات
الموارد المطلوبة (بشرية، مادية، مالية، فنية). ادارة الوقت.	من يقوم بالتحليل ومع من، متى ومدى دوريتها، مدى علاقة البيانات بالأغراض المحددة للرصد والتقييم.	تحليل البيانات
جمع بيانات كمية ونوعية.	في صورة مكتوبة أو إلكترونية، من يمكنه إدخال وإسترجاع البيانات، ما هي الإحتياجات الفنية لتأسيس قواعد بيانات.	تخزين البيانات
تحديد أولوية البيانات المطلوبة. الالتزام بالشفافية.	من يستخدم البيانات، متى، لأي غرض (التعلم، المساءلة، تحسين الأداء، إلخ).	إستخدام البيانات
وضع المستفيدين دائماً موضع الإهتمام.	من المسؤول، كيفية نشر البيانات، مدى دوريتها، لأي غرض.	نشر البيانات

ثالثاً: نظام التقارير

تعتبر التقارير أحد العناصر الحيوية في عملية الرصد وخاصة لتحقيق أهداف المساءلة والتعلم، ومن النقاط الهامة في وضع نظام للتقارير ما يلي:

- أسئلة أساسية: إسأل لماذا؟ (ما الغرض من التقرير؟)، متى ومدى دورية الكتابة (أسبوعياً، شهرياً، ربع سنوياً، سنوياً)؟، من يكتب التقرير ولمن؟، من يستخدمه؟، كيف يمكن تجنب الإزدواجية في كتابة التقارير؟، الحجم المطلوب للتقرير؟ (استخدم قوالب محددة مسبقاً).
- مدى التطور: سجل نتائج الاجتماعات، الزيارات الميدانية، المقابلات، ورش العمل، المراجعات، أنشطة أخرى (مؤتمرات).
- جودة التقارير: إدراج الجوانب الوصفية (ذكر مدى التطور، تحديد النجاحات والفشل والتحديات) وكذلك الجوانب التحليلية (السؤال لماذا، البحث عن السببية، إقتراح توصيات).
- الشكلية: إجعل التقرير سهل الإستخدام عن طريق إستخدام الخطوط العريضة، النماذج، الرسومات والأشكال التوضيحية، الصور، دراسة حالات، قصص من المستفيدين وعمال المشروع.
- الأثر: أكتب التقرير بصورة مركزة ونظامية ومنسقة من أجل تسجيل التغيير عبر الزمن.

رابعاً: آليات الاستفادة من الدروس المستفادة

إن توثيق الاستفادة من الدروس المستفادة بصورة نظامية يساعد في خلق توازن بين الأغراض المختلفة للرصد والتقييم (على سبيل المثال المساءلة وتحسين الأداء). ومن النقاط الهامة في وضع آليات الاستفادة من الدروس المستفادة ما يلي:

- الغرض: المحافظة على الذاكرة المؤسسية والتركيز على قياس الأثر.
- المحتوى: تسجيل الدروس المستفادة من عوامل النجاح وكذلك عوامل الفشل.
- المتدييات: مشاركة الدروس المستفادة من خلال اجتماعات المراجعة، تبادل الزيارات، ورشات أصحاب المصلحة، دراسة حالات، النشرات الدورية، العروض، أفلام الفيديو.
- الاستخدام: تحسين الأداء، صنع القرارات، ووضع سياسات.

معايير إطار العمل الفاعل للرصد

- توفر الموارد الضرورية (بشرية، مالية، مادية، فنية).
- ورشات توعوية في الرصد والتقييم بصفة عامة وكذلك في أهمية ومتطلبات إطار العمل الفاعل للرصد.
- نظامية التغذية الراجعة عن مدى تقدم المشروع أو البرنامج وكذلك عن عملية الرصد ذاتها.
- منهجية نظامية في إدارة البيانات من جمع وتحليل وتخزين واستخدام ونشر البيانات.
- مسوحات إضافية عند الإحتياج.
- مشاركة أصحاب المصلحة لضمان المساءلة.
- مراجعات داخلية منتظمة لتسجيل النجاحات وتحديد التحديات وإقتراح تغييرات مناسبة وضرورية.
- تقييمات خارجية لقياس التغيرات طويلة المدى التي تمت نتيجة للمشروع أو البرنامج.

الجزء الثاني: الرصد والتقييم في الاستراتيجية الوطنية

على مستويين: المخرجات والنتائج (أو الأهداف المحددة)، وكل مستوى له مؤشرات الخاصة. وسيقوم المجلس بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال:
لجان التيسير في المحافظات المنبثقة عن برامج التأهيل المجتمعي ولجان الفئات المهمشة مثل لجنة المرأة ولجنة التوحد ولجنة ضحايا الألغام الأرضية وغيرها من الفئات المهمشة.

تحتوي المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن (٢٠١٠-٢٠١٥) على اثني عشر محوراً، كل منها يركز على جانب مختلف من الإعاقة. وكل محور له هدف عام وأولويات وطنية وكذلك خطة عامة (أنظر أدناه). وقد تم التخطيط لرصد كل محور

الهدف العام

الأولويات الوطنية

الأهداف المحددة (النتائج)	المخرجات	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
هدف ١	مخرج ١: مخرج ٢: مخرج ٣:					
مؤشرات الهدف	مؤشرات المخرجات: 1. 2. 3.					

وعند التخطيط لإطار عمل رصد المحاور الإثني عشر تم تحديد ثلاثة مواضيع شاملة يجب أخذها في الاعتبار طوال مدة الاستراتيجية الوطنية، وهي: المنهجية الحقوقية في الإعاقة، والنوع الاجتماعي (الجندر)، والإعاقة. وقد تم عرض هذه المواضيع في فصول مستقلة من هذه الوثيقة.

يجب التخطيط لهذه المراجعات لكي تكون ربع سنوية على مستوى كل محور، بينما تكون سنوية على مستوى الاستراتيجية ككل. وبالرغم من أن هذه المراجعات داخلية بطبيعة الحال، إلا أنها تتطلب ميسر خارجي (وليس مقيم) وخاصة بالنسبة إلى المراجعات السنوية. ويتلخص دور الميسر في ثلاث نقاط: ضمان تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، ضمان استخدام أساليب المشاركة، تخطيط وتنفيذ المراجعات بطريقة تساعد المشاركين في المحافظة على عنصر التعلم من خلال عملية المراجعة ذاتها.

تقييمات خارجية

إن مدة المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية هي ست سنوات، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يشتمل التخطيط للسنوات الست على تقييم يجري في منتصف المدة بعد ثلاث سنوات من التنفيذ (بنهاية عام ٢٠١٢)؛ ثم تقييم نهائي بنهاية عمر الاستراتيجية.

ويكون التركيز في تقييم منتصف المدة على مدى الفعالية والكفاءة والملاءمة في كل محور، بالإضافة إلى تحديد الدروس المستفادة لباقي مدة الاستراتيجية مع الإشارة إلى مدى الأثر للاستراتيجية.

أما التقييم النهائي فبالإضافة إلى مدى الفعالية والكفاءة والملاءمة يجب أن يكون التركيز على قياس الأثر والاستدامة. ولذلك فإن الإعداد لهذا التقييم يجب أن يبدأ ببداية السنة الأخيرة من الاستراتيجية وذلك لكي يتم التقييم نفسه في منتصف تلك السنة، ويتم في مرحلة الإعداد تحديد فريق من المقيمين الخارجيين وتحديد إختصاصاتهم في وثيقة مرجعية، على أن يعمل هذا الفريق مع المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين خلال جميع مراحل التقييم.

وهنا يجب التنويه إلى أن عملية تطوير المرحلة الثانية من الاستراتيجية كانت على درجة عالية من المشاركة من مختلف أصحاب المصلحة أو الشركاء فيها، ولذلك فإنه من المهم بمكان أن تستخدم أساليب المشاركة في جميع مراحل وعمليات التقييم وأن يتم التأكيد على هذا في الوثيقة المرجعية لكل من التقييمين (منتصف المدة والنهائي).



الفصل الرابع

الرؤية والمبادئ
وأهداف الاستراتيجية

أولاً: الرؤية

تقوم رؤية الاستراتيجية على إيجاد مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوي الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم مشاركة فاعلة قائمة على الإنصاف والمساواة.

ثانياً: مبادئ الاستراتيجية

تبنت الاستراتيجية المبادئ والمرتكزات التالية:

1. التأكيد على مواطنة الشخص ذي الإعاقة وعلى ضرورة مكافحة كل أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
 2. استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الحق في تقرير مصيرهم وتحديد خياراتهم.
 3. اعتبار تطوير قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة استثماراً وطنياً له عائد اقتصادي وإجتماعي إيجابي على المجتمع ككل.
 4. التأكيد على النموذج الحقوقي لقضايا الإعاقة والذي يعتبر إزالة كل أشكال التمييز ضد فئة الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك إزالة العوائق البيئية حق من حقوق الإنسان المكفولة في كافة المواثيق الدولية.
 5. التوجه نحو الإسناد الإجتماعي وشراء الخدمات حيثما يكون الشريك الإستراتيجي (القطاع الأهلي) أقدر على أداء المهمة وتحمل أعبائها.
 6. قبول الإعاقة كجزء من التنوع الإنساني والطبيعة البشرية.
 7. التأكد من أن كافة السياسات والخطط والبرامج تراعي الجندرية والمساواة بين الرجل والمرأة إنطلاقاً من أن المرأة ذات الإعاقة هي الأكثر تهميشاً بين فئات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعرض إلى تمييز مزدوج.
4. حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم من خلال إيجاد بيئة تعليمية داجمة للأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناثاً وفي كافة المحافظات بشكل متكافئ.
 5. حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم العالي من خلال إيجاد بيئة تعليمية داجمة للأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناثاً وفي كافة المحافظات بشكل متكافئ.
 6. تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والحصول على فرصة مهنية متكافئة أسوة بأقرانهم من غير المعوقين.
 7. تحسين مستوى الخدمات المؤسسية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يحقق مبدأ الدمج والاستقلالية وتمكين الأسرة إجتماعياً ونفسياً واقتصادياً وصحياً من خلال بناء قدرات الأسرة للوصول إلى مجتمع آمن دامج للأشخاص ذوي الإعاقة.
 8. كفالة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متكافئ إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات والمرافق والخدمات العامة وإزالة كل العوائق في كافة محافظات المملكة.
 9. توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة العامة بما في ذلك المشاركة في الحياة السياسية والثقافية وأنشطة الترفيه والرياضة.
 10. نشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يعزز عملية دمجهم بالمجتمع.
 11. الحد من ومواجهة كافة الممارسات التي قد تلحق العنف والإساءة والإستغلال بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتقليل نسبها وفق خطط منهجية محكمة.
 12. استثمار الجهود والموارد المتوفرة والمتاحة لتحسين مستوى الخدمات والأنشطة والبرامج المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: تعريف الفئة المستهدفة

تنص المادة الأولى من الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الشخص ذي الإعاقة هو كل من لديه إعاقة طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعه لدى التعامل مع مختلف الجوانب من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدر المساواة مع الآخرين سواء أكان رجلاً أم امرأة أم طفلاً.

ثالثاً: أهداف الاستراتيجية:

1. تفعيل التشريعات الوطنية من خلال التوعية وتعديل التشريعات القائمة وإصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لها بما يتواءم مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
2. حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات صحية بما في ذلك إيجاد آليات أكثر فاعلية للكشف المبكر والتشخيص والتدخل المبكر والإحالة.
3. حصول الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم على خدمات ذات جودة عالية في مجال



الفصل الخامس

مُحاور الاستراتيجية

- التشريعات
- الصحة والإعاقة
- التأهيل وإعادة التأهيل والخدمات المساندة
- التربية والتعليم الدامج
- التعليم العالي والبحث العلمي
- التمكين الاقتصادي
- التمكين الأسري والحماية الإجتماعية
- امكانية الوصول
- الإعلام والتثقيف والتوعية
- الرياضة والترفيه والثقافة والحياة العامة
- العنف والإساءة والإستغلال ضد الأشخاص ذوي الإعاقة
- التشبيك مع قطاع المجتمع المدني

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. وجود إرادة سياسية حقيقية مدعومة باستراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ورصدها عبر عقد المؤتمر الوطني للإعاقة سنوياً.</p> <p>٢. صدور قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.</p> <p>٣. توقيع المملكة ومصادقتها على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودخولها حيز التنفيذ. ورئاسة الأردن للجنة الدولية لمراقبة تطبيق بنود الإتفاقية الدولية للإعاقة.</p> <p>٤. تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين والصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٥. حصر كافة التشريعات الوطنية في مجال الإعاقة.</p>	<p>١. تعدد وتناقض بعض التشريعات التي لها علاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعارض بعضها مع قانون حقوق الأشخاص المعوقين.</p> <p>٢. غياب الثقافة القانونية لدى شرائح المجتمع فيما يتعلق بتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة وقلة الوعي بالقانون والاستراتيجية والإتفاقية.</p> <p>٣. ضعف وقلة وجود جماعات ضغط بين المؤسسات غير الحكومية المعنية بتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعف مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في الدفاع عن حقوقهم.</p> <p>٤. ضعف الوعي بآليات رصد التشريعات الوطنية وضرورة تفعيل الإطار المؤسسي لمراجعة التشريعات الخاصة بقضايا الإعاقة.</p> <p>٥. عدم اكتمال صدور الأنظمة والتعليمات لتفعيل قانون حقوق الأشخاص المعوقين.</p>
الفرص	المخاطر
<p>١. التوعية بالتشريعات الخاصة بالإعاقة من خلال وسائل الإعلام.</p> <p>٢. تشكيل لجنة برلمانية للأشخاص ذوي الإعاقة كنواة للضغط على أصحاب القرار أسوة باللجان الأخرى.</p> <p>٣. استعداد المنظمات غير الحكومية للعمل مع المجلس كأذرع تنفيذية تهدف لتفعيل القانون.</p>	<p>١. عدم وجود مراكز دراسات قانونية متخصصة في التشريعات الخاصة بالإعاقة.</p> <p>٢. عدم وجود عقوبات تلزم كافة الجهات بتطبيق التشريعات المتعلقة بالإعاقة.</p> <p>٣. ضعف الوعي بالالتزامات المترتبة على دخول إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ وأثرها على التشريعات المحلية.</p>

الهدف العام الأول: تفعيل التشريعات الوطنية من خلال التوعية وتعديل التشريعات القائمة وإصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لها. بما يتلاءم مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأولويات الوطنية:

- التوعية بقانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مراجعة التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع قانون حقوق الأشخاص المعوقين والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إستكمال الأنظمة والتعليمات لتفعيل قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– تفعيل قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– مدى التزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالقانون.</p>	<p>– أنظمة وتعليمات خاصة بالقانون، آخذة في الإعتبار الجندرية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأنظمة والتعليمات التي صدرت وتم توزيعها.</p> <p>– فريق متعدد التخصصات لإعداد مسودة الأنظمة والتعليمات.</p> <p>– عدد ونوعية الحضور في الندوات والحلقات النقاشية.</p>	<p>– تشكيل فريق لإعداد مسودة الأنظمة والتعليمات.</p> <p>– تنظيم ندوات وحلقات نقاشية للتوعية بالأنظمة والتعليمات.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين</p>	<p>– الوزارات.</p> <p>– المنظمات غير الحكومية.</p> <p>– لجنة التشريعات.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	١٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير أداء المؤسسات والجهات ذات العلاقة.						
<p>– تعديل التشريعات الوطنية بما يتواءم مع الإتفاقية والتوعية بالتعديلات المتفق عليها.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– تبني طلب مشروع القانون المعدل من مجلس الأمة والحكومة.</p>	<p>– قانون معدل لقانون حقوق الأشخاص المعوقين وتشريعات وطنية معدلة ومنشورة من خلال حملات التوعية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد التشريعات التي تم تعديلها ونشرها في الجريدة الرسمية.</p> <p>– عدد ونوعية الندوات والحلقات النقاشية بخصوص تأثير التعديلات على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– تشكيل فريق وطني متنوع لمراجعة التشريعات الوطنية بما فيها قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ والعمل على ضمان موائمتها للإتفاقية الدولية تحت مظلة المجلس.</p> <p>– ندوات وحلقات نقاشية في كافة أنحاء المملكة للتوعية بالإتفاقية والقانون والتعديلات المقترحة.</p> <p>– إصدار كتيبات ومطويات إرشادية بالتشريعات والأنظمة والتعليمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتوزيعها.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين</p>	<p>– الوزارات.</p> <p>– المنظمات غير الحكومية.</p> <p>– لجنة التشريعات.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٥٠٠٠٠
طرق التحقق دراسة استطلاعية لمدى تأثير التشريعات المعدلة على الأشخاص ذوي الإعاقة.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>- تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجوء للقضاء.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- مدى إستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين للنظام القضائي.</p>	<p>- جهاز قضائي مؤهل ومهيأ بالتجهيزات المناسبة وكفالة حق التقاضي للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين وخاصة من منظور الجندر.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- (٥٠٪) كادر قضائي مؤهل ومحامين.</p> <p>- عدد ونوعية القضايا المفصلة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين وسرعة البت فيها.</p> <p>- عدد مترجمي الإشارة المعتمدين أمام المحاكم سنوياً.</p> <p>- عدد المحاكم المؤهلة والعاملين على وعي ودراية (بحقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين).</p> <p>- نوعية التسهيلات البيئية في المحاكم.</p> <p>- نوعية المواضيع المطروحة في الندوات.</p>	<p>- تدريب القضاة.</p> <p>- تدريب مترجمي لغة الإشارة في المحاكم.</p> <p>- متابعة حالات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يراجعون المحاكم.</p> <p>- تدريب المحامين.</p> <p>- توفير التسهيلات البيئية.</p> <p>- ندوات حول حق التقاضي.</p>	<p>- المجلس القضائي.</p> <p>- المحاكم.</p> <p>- وزارة العدل.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>- المركز الوطني لحقوق الإنسان.</p> <p>- مؤسسات المجتمع المدني.</p> <p>- أمانة عمان.</p> <p>- دائرة الأبنية الحكومية.</p> <p>- نقابة المحامين.</p> <p>- وزارة الأشغال العامة.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	٥٠٠٠٠
طرق التحقق استطلاع آراء القضاة والمحامين والمستفيدين حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.							
<p>- بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في مجال رصد وتفعيل التشريعات.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- وجود حركات كسب وتأييد قوية بإتجاه تفعيل ورصد تنفيذ القوانين.</p>	<p>- أشخاص ذوي إعاقة مدربين لدى المنظمات الممثلة لهم على الإتفاقية والقانون والاستراتيجية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- عدد المدربين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين.</p> <p>- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين المدربين في حركات التأييد للموضوعات المتعلقة بالإعاقة.</p>	<p>- ورشات تدريب على الإتفاقية والقانون والاستراتيجية.</p> <p>- تدريب مدربين من الجنسين.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>- المنظمات غير الحكومية.</p> <p>- لجنة التشريعات.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	٦٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير تحليلية لحركات الكسب والتأييد.							

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– رصد تنفيذ بنود الإتفاقية الدولية وقانون حقوق الأشخاص المعوقين.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– آليات فعالة وتشاركية رسمية ووطنية لرصد تطبيق الإتفاقية الدولية والقانون.</p>	<p>– تقارير الرصد الرسمية وغير الرسمية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد ونوعية الورشات التدريبية والتوعوية.</p> <p>– عدد ونوعية الحضور في هذه الورشات ونوعية الموضوعات المطروحة.</p> <p>– عدد ومحتوى التقارير الصادرة الرسمية وغير الرسمية المقدمة للجنة الرصد الدولية.</p>	<p>– تدريب على آليات الرصد الوطنية والدولية.</p> <p>– متابعة أعمال لجنة الرصد الوطنية.</p> <p>– إصدار التقرير الحكومي حول الإتفاقية (٢٠١٠) و(٢٠١٥).</p> <p>– ندوات ولقاءات حول متابعة أعمال الفريق الوطني المكلف بإصدار التقرير.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين</p>	<p>– مؤسسات المجتمع المدني</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٥</p>	<p>٤٥٠٠٠</p>
		<p>– إصدار تقرير الظل (٢٠١٠) و(٢٠١٥).</p> <p>– ندوات ولقاءات حول تنفيذ الإتفاقية.</p> <p>– متابعة شكاوى المواطنين.</p>	<p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p> <p>– المركز الوطني لحقوق الإنسان.</p>	<p>– المؤسسات الحكومية المعنية.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>		<p>٧٥٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق التقارير التحليلية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة .</p>						

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. وجود إرادة سياسية حقيقية مدعومة باستراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ورصدها عبر عقد المؤتمر الوطني للإعاقة سنوياً.</p> <p>٢. صدور قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.</p> <p>٣. توقيع المملكة ومصادقتها على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودخولها حيز التنفيذ. ورئاسة الأردن للجنة الدولية لمراقبة تطبيق بنود الإتفاقية الدولية للإعاقة.</p> <p>٤. تأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين والصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٥. حصر كافة التشريعات الوطنية في مجال الإعاقة.</p>	<p>- ضعف برامج البحث للوصول إلى الأطفال المتأخرين نمائياً وضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة اللازمة للعمل في مجال البحث والكشف والتشخيص والتقييم كإلحاق الطيبى والتأهيلي والتربوي مما يؤخر عمليات التدخل والتأهيل.</p> <p>- عدم اعتماد معايير وطنية للتشخيص وضعف برامج التشخيص وتفاوت الخدمات المقدمة لدى المراكز وضعف الرقابة عليها.</p> <p>- عدم توفر أدوات ومقاييس التشخيص على المستوى الوطني للإعاقات المختلفة.</p> <p>- عدم ربط مراكز التشخيص بآلية وطنية للإحالة والإرشاد وسجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>- ضعف المساهمة القانونية للأخطاء الطبية.</p>
الفرص	المخاطر
<p>- التأمين الصحي المجاني لكافة الأطفال من الولادة وحتى عمر (٦) سنوات.</p> <p>- وجود المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين كجهة قادرة على إيجاد آلية رقابية تنسيقية وطنية لبرامج التشخيص.</p> <p>- وجود نماذج ريادية للتوجهات العالمية في مجال الكشف والتدخل المبكر، مثل: معهد العناية بصحة الأسرة التابع لمؤسسة نور الحسين على سبيل المثال لا للحصر.</p> <p>- دعم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>- التوجهات الإيجابية للشباب الأردني للتطوع في قضايا الإعاقة.</p>	<p>- ضعف برامج الكشف والتدخل المبكر قد يزيد من نسبة الإعاقة في المجتمع.</p> <p>- ضعف برامج التشخيص يؤدي إلى الازدواجية وهدر الموارد الوطنية وتقليل الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>- ضعف برامج الرعاية الصحية الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة وبرامج الصحة الإنجابية يؤدي إلى زيادة التمييز ضد الفئات الأكثر تهميشاً مثل المرأة ذات الإعاقة.</p>

الهدف العام الثاني: حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات صحية بما في ذلك إيجاد آليات أكثر فاعلية للكشف المبكر والتشخيص والتدخل المبكر والإحالة.

الأولويات الوطنية:

- تعزيز برامج البحث للوصول إلى الأطفال المتأخرين نمائياً وربطها ببرامج الكشف والتدخل المبكر.
- رفع جودة برامج التشخيص وتعزيز آليات الرقابة الوطنية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية.
- ربط مراكز التشخيص بآلية وطنية للإحالة والإرشاد وبالسجل الوطني للأشخاص المعوقين.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>– تعزيز برامج البحث للوصول إلى الأطفال ذوي الإعاقة وربطها ببرامج الكشف والتدخل المبكر.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– قاعدة بيانات شاملة ومحددة بالجنس ونوع الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>المخرج</p> <p>– آليات وتعليمات معتمدة لتنفيذ برامج الكشف والتدخل المبكر.</p> <p>– مراكز للإستشارات الوراثية في المستشفيات.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأطفال الذين تم الكشف عنهم.</p> <p>– عدد مراكز الإستشارات الوراثية ونوعية الخدمات المقدمة فيها.</p>	<p>– تطبيق فحص الجنين من (٤ – ١٠) أسابيع والفحوصات الدورية للمرأة الحامل.</p> <p>– المسح السمعي لحديثي الولادة.</p> <p>– المسح المخبري للمواليد الجدد عن مرض الفينيلكيتوريا (PKU) ونقص إفراز الغدة الدرقية الخلقي في المراكز الصحية الشاملة.</p> <p>– إجراء فحوصات الكروموسومات للأسر الأكثر إصابة بالإعاقات.</p> <p>– إنشاء مراكز الاستشارات الوراثية في المستشفيات في المحافظات.</p>	<p>– وزارة الصحة</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– المستشفيات.</p> <p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– نقابة الأطباء.</p> <p>– الجمعيات والمؤسسات.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	٧٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق التقارير الإحصائية والتبعية.							
<p>– تعزيز برامج الكشف والتدخل المبكر.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– معايير وطنية محددة لبرامج الكشف والتدخل المبكر.</p>	<p>– برامج فاعلة من خلال إيجاد كوادر بشرية وفنية لدى مراكز الأمومة والطفولة ومؤسسات الطفولة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– (٣٥٠) من الكوادر المؤهلة المتخصصة العاملة في مراكز الأمومة والطفولة ومؤسسات الطفولة بشكل عام.</p>	<p>– تطوير أدوات الكشف المبكر واعتمادها.</p> <p>– دورات تدريبية للكوادر الطبية والصحية في (١٠٠) مركز من مراكز الأمومة والطفولة.</p> <p>– متابعة برامج الكشف والتدخل المبكر.</p> <p>– ربط الحالات المكتشفة بنظام السجل الوطني.</p> <p>– إدخال اجراءات الكشف المبكر في المستشفيات.</p>	<p>– وزارة الصحة.</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>– وزارة التربية والتعليم.</p> <p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>– الجمعيات والمؤسسات والمدارس الخاصة.</p> <p>– برامج التأهيل المجتمعي.</p> <p>– رياض الأطفال.</p> <p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	١٢٥٠٠٠٠
طرق التحقق التقارير الإحصائية والتبعية.							

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>رفع جودة برامج التشخيص وتعزيز آليات الرقابة الوطنية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>مدى جودة الخدمات التشخيصية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>وجود نظام رقابة وطنية.</p>	<p>مراكز تشخيص وطنية معتمدة وذات كفاءة عالية من حيث الموارد المادية والبشرية.</p> <p>نظام فعال للمتابعة والتقييم لمراكز التشخيص.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>كوادر فنية متعددة التخصصات ومؤهلة للتشخيص.</p> <p>آليات تنظيمية رقابية فعالة لمراكز التشخيص.</p>	<p>وضع معايير ودليل اجرائي متكامل لبرامج التشخيص وتطبيقها وتدريب كوادر مراكز التشخيص عليها.</p> <p>تحديث أجهزة التشخيص بكافة أشكالها وصيانتها.</p> <p>إعادة تنظيم المركز من الجانب الإداري وتجميع خدمات التشخيص في وحدة واحدة وتعيين كوادر متخصصة للتشخيص وفق المعايير بما في ذلك بناء قدرة الكادر الإداري والفني والحقوقي.</p> <p>توفير الكوادر الطبية والتأهيلية والتربوية المتخصصة بما في ذلك مترجمي لغة الإشارة.</p> <p>تطوير مقاييس للأطفال دون سن الرابعة ومقاييس لتشخيص حالات التوحد.</p> <p>تقييم برامج التشخيص المقدمة في المملكة.</p> <p>إنشاء مراكز تشخيص تكاملي في إقليم الشمال والوسط والجنوب.</p> <p>تنسيق آليات الكشف والتشخيص وتوثيق بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم الكشف عنهم.</p> <p>إعادة النظر في التشريعات الناظمة لمراكز التشخيص وإيجاد آلية رقابية على مراكز التشخيص المعتمدة وإصدار نظام للتقارير المعتمدة.</p>	<p>وزارة الصحة.</p> <p>الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>مراكز التشخيص الوطنية.</p>	<p>كافة المعنيين بالتشخيص.</p> <p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>٢٠١٥</p> <p>٢٠١٠</p>	<p>٥٠٠٠٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق دراسة تقييمية لمدى جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتقارير إحصائية وتتبعية.</p>		<p>تطوير أدوات القياس النفس تربوي وتطوير أدوات للقياس التكاملي (نفسى، طبي، تربوي، إجتماعي) وتقنين الاختبارات للبيئة الأردنية.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>الجامعات الأردنية.</p> <p>وزارة الصحة.</p> <p>وزارة التربية والتعليم.</p> <p>مراكز التشخيص الوطنية.</p>		<p>٢٠١٥</p> <p>٢٠١٠</p>	<p>٥٠٠٠٠٠٠</p>

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - ربط مراكز التشخيص بآلية وطنية للإحالة والإرشاد والسجل الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة. مؤشر الهدف - آلية وطنية معتمدة للإحالة والإرشاد. - سجل وطني متكامل وموحد للأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام الإحالة والإرشاد الوطني. مؤشر المخرج - عدد الأطفال الذين تم إحالتهم من مراكز التشخيص. - معايير محددة للإحالة. - عدد الأسر التي تلقت خدمات إرشادية من مراكز التشخيص. 	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ حملات إعلامية للتوعية بمراكز التشخيص والخدمات التي تقدمها. - بناء قاعدة بيانات موحدة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم تشخيصهم رسمياً عن طريق توحيد البيانات لدى مقدمي الخدمة. - إصدار دليل عن الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. - تعيين مرشد إجتماعي في كل مركز تشخيص. - تأسيس نقاط اتصال وإرشاد وإحالة في كافة المحافظات بما في ذلك توفير خط ساخن. - دعم المؤسسات والجمعيات والمراكز لتقديم برامج الدعم التماثلي في المستشفيات ومراكز التشخيص. - إيجاد آلية لمتابعة الفئات الأكثر تهميشاً: المرأة ذات الإعاقة والتوحيدين والإعاقات النفسية وضحايا الذخائر غير المنفجرة. - إيجاد شبكة وطنية للكشف والتشخيص والإحالة عن طريق عقد الندوات والدورات والمؤتمرات الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصحة. - الخدمات الطبية الملكية. - وزارة التنمية الإجتماعية. - وزارة التربية والتعليم. - دائرة الإحصاءات العامة. - منظمة الصحة العالمية. - الجمعيات والمؤسسات. - برامج التأهيل المجتمعي. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٥ 	١٥٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير إحصائية وتتبعية.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– تنفيذ إجراءات تغطية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتأمين الصحي.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– إجراءات معتمدة لتغطية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتأمين الصحي.</p>	<p>– نظام معدل للتأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين المستفيدين من نظام التأمين الصحي.</p>	<p>– تفعيل آليات التأمين الصحي المجاني من خلال إصدار الأنظمة والتعليمات.</p> <p>– تغطية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتأمين الصحي.</p> <p>– إيجاد آلية لتغطية الفئات الأكثر تهميشاً بما في ذلك التأهيل وإعادة التأهيل ومنها ضحايا المتفجرات المدنيين والأطفال التوحيدين تحت سن (٦) سنوات.</p>	<p>– وزارة الصحة.</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية</p>	<p>– صندوق المعونة الوطنية.</p> <p>– وزارة التنمية الاجتماعية.</p> <p>– الديوان الملكي العامر.</p> <p>– لجان التوحد وضحايا الألغام الوطنية.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق تقارير إحصائية وتتبعية.						
<p>– تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لخدمات الصحة الإنجابية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– مدى وجود تسهيلات تيسر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لخدمات الصحة الإنجابية.</p>	<p>– برامج صحية سهلة الوصول إليها من ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برامج الصحة الإنجابية المختلفة.</p>	<p>– برامج الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– وزارة الصحة.</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>– المجلس الأعلى للسكان.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– المجلس الوطني لشؤون الأسرة.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق – دراسة استطلاعية لمدى وجود تسهيلات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة – التقارير الإحصائية وتتبعية.						
<p>– تحسين مستوى خدمات الكشف المبكر.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– خدمات كشف مبكر في المراكز الصحية.</p>	<p>– برنامج شامل للكشف المبكر عن الإعاقات.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– كوادرنية متعددة التخصصات ومؤهلة للكشف المبكر.</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم الكشف عنهم.</p>	<p>– وضع نماذج وآليات وأدوات وطنية للكشف عن الإعاقة.</p> <p>– وضع برنامج تدريبي للكشف المبكر للكوادرنية الصحية وتنفيذه.</p> <p>– تفعيل إجراءات الكشف المبكر في المستشفيات العامة.</p> <p>– تنفيذ حملة وطنية للكشف المبكر.</p>	<p>– وزارة الصحة.</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية.</p>	<p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p> <p>– الجمعية الملكية للتوعية الصحية.</p> <p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق التقارير الإحصائية وتتبعية.						

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. وجود مراكز تأهيل وطنية على المستويين الحكومي وغير الحكومي موزعة على الأقاليم الثلاثة ووجود كوادر مدربة.</p> <p>٢. دعم مبرمج من المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين لكلفة التأهيل وإعادة التأهيل والخدمات المساندة وإصدار معايير الاعتماد العام لبرامج التربية الخاصة.</p> <p>٣. وجود برامج تأهيل مجتمعي منتشرة في مناطق عديدة وتوفر نماذج لبرامج ريادية مثل مشاريع المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بالتعاون مع الجمعيات المحلية.</p> <p>٣. توفير تعليم جامعي متخصص في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل.</p>	<p>١. ضعف جودة الخدمات المقدمة وعدم خضوعها إلى تقييم، وضعف الرقابة على نوعية الخدمة المقدمة في كافة المجالات.</p> <p>٢. عدم توفر معايير واضحة لتقديم التأهيل والخدمات المساندة.</p> <p>٣. لا يوجد ربط بين برامج الكشف والتشخيص والتأهيل بين المؤسسات.</p> <p>٤. ضعف البرامج المخصصة للتأهيل النفسي والاجتماعي.</p> <p>٥. قلة برامج التوعية والتثقيف وخاصة بما ورد بالقانون.</p> <p>٦. نقص في بعض تخصصات التأهيل لدى مراكز التأهيل وفي الخدمات التأهيلية ببعض المناطق وفي الوصول للمناطق النائية.</p> <p>٧. عدم تفعيل الصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٨. لا يوجد ربط بين برامج الكشف المبكر والتشخيص والتأهيل بين المؤسسات.</p> <p>٩. نقص في التغطية الإعلامية حول برامج التأهيل الوطنية.</p>
المخاطر	الفرص
<p>١. الإستغلال والإزدواجية في تقديم الخدمات المساندة (هدر الموارد).</p> <p>٢. عدم توفر قاعدة بيانات وطنية لمستحقي ومتلقي الخدمة.</p> <p>٣. كلفة برامج التأهيل عالية وارتفاع الطلب على الخدمة نسبة إلى الخدمات المتوفرة وبالأخص للإعاقات العقلية.</p> <p>٤. عدم توفر الدعم والتمويل الكافي لبرامج التأهيل.</p> <p>٥. تسرب الكوادر المدربة والمؤهلة.</p>	<p>١. وجود الصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة ولكنه بحاجة للتفعيل.</p> <p>٢. وجود مراكز تشخيص وتأهيل لدى المجتمع المدني.</p> <p>٣. وجود كليات لعلوم التأهيل في الجامعات الأردنية.</p> <p>٤. توفير دليل استشاري دولي لبرامج التأهيل المجتمعي للربط بين مراكز الكشف المبكر والتشخيص والتأهيل.</p>

الهدف العام الثالث: حصول الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم على خدمات ذات جودة عالية في مجال التأهيل وإعادة التأهيل في كافة المحافظات.

الأولويات الوطنية:

- وضع معايير وطنية بهدف رفع جودة الخدمة المقدمة من برامج التأهيل وإعادة التأهيل وبرامج التأهيل المجتمعي، وخلق آلية رقابية تنسيقية وطنية تتمثل في لجنة من كافة المؤسسات ذات العلاقة.
- دعم كلفة المعينات والخدمات المساندة وبرامج التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب والتعليم لكافة فئات الإعاقة للأشخاص الأكثر فقراً وفي المناطق النائية.
- زيادة توزيع خدمات التأهيل وإعادة التأهيل والتدريب والتعليم لكافة فئات الإعاقة وبالأخص في المناطق الأكثر فقراً وفي المناطق النائية.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>رفع جودة الخدمة المقدمة من برامج التأهيل وإعادة التأهيل وبرامج التأهيل المجتمعي.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>برامج تأهيل تعمل بموجب معايير معتمدة خاضعة للرقابة.</p>	<p>معايير وطنية لاعتماد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والأطراف الصناعية والتأهيل الجسماني.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>وجود نظام ترخيص لاعتماد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والأطراف الصناعية والتأهيل الجسماني بموجب معايير وطنية.</p>	<p>وضع معايير وطنية لاعتماد مراكز التأهيل والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والأطراف الصناعية والتأهيل الجسماني.</p> <p>تدريب المؤسسات على تطبيق المعايير الوطنية.</p> <p>تقييم المؤسسات بناء على المعايير الوطنية.</p> <p>رفد المراكز بالكوادر متعددة التخصصات.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>مؤسسة اعتماد المراكز الصحية.</p> <p>وزارة الصحة.</p> <p>الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>وزارة التنمية الإجتماعية.</p>	<p>الجمعيات والمؤسسات.</p> <p>برامج التأهيل المجتمعي في الجمعيات.</p> <p>المعهد الوطني للتأهيل المجتمعي.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٥٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير مراكز رقابية.						
<p>توزيع خدمات التأهيل وإعادة التأهيل في المحافظات.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>وجود برامج التأهيل وإعادة التأهيل في كافة المحافظات.</p>	<p>تقديم خدمات التأهيل والتدريب عن طريق شراء الخدمات في المراكز غير الحكومية ل (٢٥) ألف شخص من ذوي الإعاقة.</p> <p>تفعيل الصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المدعومين.</p>	<p>دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التدريب النطقي والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وبالمعينات الحركية والسمعية والبصرية اللازمة.</p> <p>دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بالأطراف الصناعية والأجهزة الطبية.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>صندوق المعونة الوطنية.</p> <p>وزارة الصحة.</p> <p>الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.</p> <p>وزارة التربية والتعليم.</p> <p>الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>الجامعة الأردنية.</p> <p>جامعة عمان الأهلية.</p> <p>جامعة العلوم التطبيقية.</p>	<p>مؤسسات المجتمع المدني.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٥</p>	٢٥٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير تحليلية.						
		<p>ايجاد مصادر تمويل محلية لدعم كلفة التعليم والتأهيل والتدريب.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>القطاع الاستثماري الخاص.</p>		

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>– توزيع خدمات التأهيل وإعادة التأهيل في المحافظات.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– وجود برامج تأهيل مجتمعي في الجمعيات المحلية في كافة المحافظات.</p>	<p>– خدمات التأهيل المجتمعي في كافة محافظات المملكة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأشخاص المستفيدين من برامج التأهيل المجتمعي في الجمعيات المحلية.</p>	<p>– وضع معايير وسياسات وطنية للتأهيل المجتمعي.</p> <p>– دعم بناء قدرات الجمعيات المحلية ودعم تنفيذ برامج التأهيل المجتمعي في الجمعيات للمجتمعات المحلية الأكثر فقراً في (١٢) محافظة فنياً ومادياً.</p> <p>– دعم برنامج ربط برامج التأهيل المجتمعي بفرق متخصصة في مجال التأهيل.</p> <p>– تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتثقيف الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وأسرهم. وتوفير خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وتوفير خدمات الرعاية اللاحقة في المجتمع.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– وزارة الصحة.</p>	<p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– الجمعيات المحلية.</p> <p>– المعهد الوطني للتأهيل المجتمعي.</p> <p>– البلديات.</p> <p>– الوزارات.</p> <p>– المؤسسات والجمعيات والمراكز ذات العلاقة.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	١٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير تحليلية.							
<p>– توزيع برامج التدخل المبكر في المحافظات.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– برامج التدخل المبكر موزعة في المحافظات وفق معايير وطنية.</p>	<p>– برنامج البورتيج منتشر في كافة محافظات المملكة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الجمعيات التي تنفذ برامج البورتيج.</p>	<p>– وضع معايير وسياسات وطنية لبرنامج تدريب الأمهات والمعلمين على الكشف للتعامل مع الإعاقة (البورتيج).</p> <p>– دعم بناء قدرات الجمعيات المحلية لتنفيذ برامج البورتيج في الجمعيات في المجتمعات المحلية الأكثر فقراً في (١٢) محافظة فنياً ومادياً.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– وزارة الصحة.</p> <p>– الخدمات الطبية الملكية.</p> <p>– الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	٥٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير تحليلية.							

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - توزيع خدمات المعالجة الحكومية في النظام الصحي. مؤشر الهدف - وجود خدمات المعالجة الحكومية في النظام الصحي. 	<ul style="list-style-type: none"> - دعم عملية إدراج وتعميم خدمات المعالجة الحكومية في النظام الصحي. مؤشر المخرج - عدد مراكز المعالجة الحكومية في المستشفيات الحكومية الموزعة في محافظات المملكة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مراكز للمعالجة الحكومية في المستشفيات الحكومية في مراكز المحافظات والألوية، التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصحة. - الخدمات الطبية الملكية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - القطاعات الصحية والمستشفيات. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٩٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير تحليلية.						

تحليل مراكز القوى

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>١. ضعف وجود رؤية وفلسفة متكاملة حول الدمج ومفاهيمه وتطبيقاته وممارساته بما في ذلك معايير وطنية للتعليم الدمج في الأردن واقتصاره على بعض الفئات فقط وتركيزه على غرف المصادر بدلاً من برنامج الدمج في الفصل العادي، أو البدائل الأخرى كالفصول الملحقة في المدرسة لبقية الإعاقات ونقص الكوادر المطلوبة له.</p> <p>٢. محدودية التهيئة والتعديلات البيئية في المدارس ومحدودية التهيئة والتعديلات على المناهج وطرق التدريس والتقييم التربوي ومحدودية برامج المشاركة الأسرية والبرامج الموجهة للأسرة.</p> <p>٣. التركيز على بديل غرف المصادر في المدارس العادية بالرغم من توفر الدراسات العديدة التي أثبتت عدم فعالية برامج الانسحاب المؤقت.</p> <p>٤. قلة برامج تدريب معلمي الصفوف العاديين لتطبيق مبادئ الدمج وممارساته وعدم توفر دراسات لتقييم فعالية برامج الدمج القائمة.</p> <p>٥. عدم وجود آلية تنسيقية واضحة بين الجهات المعنية للكشف المبكر عن الإعاقات وضعف التشخيص لكافة فئات الإعاقات بما في ذلك التشخيص التربوي التأهيلي وبالأخص في مرحلة ما قبل المدرسة والحاجة لتوضيح آليات الإحالة.</p> <p>٦. نقص الكوادر المتخصصة في علم النفس والإرشاد الأسري والعلاج الوظيفي وخدمات التأهيل المهني والتربية البدنية والخاصة ونقص برامج الإرشاد الأسري لذوي الطلبة ذوي الإعاقات.</p>	<p>١. الاهتمام الملكي والمبادرات الملكية السامية بالإضافة إلى الدعم الدولي لبرامج التربية الخاصة.</p> <p>٢. المصادقة على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمادة رقم (٤) البند (ب) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ ونص المادة رقم (٥) البند (و) من قانون التربية والتعليم حول توسيع أنماط التربية لتشمل التربية الخاصة.</p> <p>٣. وجود برنامج تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم المتدمجين في المدارس من خلال (٥٥٠) غرفة مصادر موزعة على مختلف مديريات التربية والتعليم بالميدان.</p> <p>٤. وجود مدارس للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية (مدرسة عبدالله ابن أم مكتوم ومدرسة المكفوفين الثانوية) تخدم (٢٣٣) طالبا وطالبة. ووجود مدارس تخدم الطلبة الصم وعددها (١٠) تخدم (٨٠٠) طالب وطالبة.</p> <p>٥. وجود برامج صفوف للطلبة الصم في المدارس العادية عددها (١٠) صفوف حتى الصف الرابع ويتم نقل الطلبة بعدها إلى المدارس العامة. ووجود برامج لدمج فئة الإعاقة الحركية في المدارس.</p> <p>٦. تعديل أسس النجاح والرسوب والإكمال وتعليمات امتحانات طلبة الثانوية العامة للصم والمكفوفين وأسس تقييم الطلبة ذوي صعوبات التعلم.</p> <p>٧. توفير بعض وسائل المواصلات للطلبة الصم والمكفوفين والإعاقة العقلية.</p>

المخاطر	الفرص
<p>١. ضعف المخصصات المالية والحوافز للكوادر العاملة في مجال التربية الخاصة والتخصصات المساندة.</p> <p>٢. الحاجة إلى خدمات الدمج على مستوى مديريات الميدان.</p> <p>٣. ضعف الربط مع برامج الكشف والتدخل المبكر.</p> <p>٤. المباني المدرسية المستأجرة.</p> <p>٥. وجود برنامج تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم من الصف الثاني للصف السادس يقلل من فاعلية نتائجه.</p> <p>٦. إلغاء التعليم الداخلي للمكفوفين يعزز من أهمية تهيئة المدارس العامة لاستقبال الأشخاص المكفوفين.</p> <p>٧. التأخر في برنامج التهيئة المهنية للطلبة ذوي الإعاقة السمعية والبصرية.</p> <p>٨. نقص وسائل النقل للطلبة ذوي الإعاقة وبالأخص في المناطق النائية.</p> <p>٩. ضعف التنسيق ووجود ازدواجية في الخدمات المساندة المقدمة للطلبة من عدة جهات على مستوى الوطن مما قد يؤدي إلى هدر الموارد.</p> <p>١٠. إيقاف برنامج المسح التربوي بعد تأسيس المجلس.</p> <p>١١. تسرب العاملين في ميدان التربية الخاصة إلى الخارج أو إلى القطاع الخاص.</p>	<p>١. وجود مبادرة ملكية لتأسيس أكاديمية للمكفوفين وفق مواصفات عالمية.</p> <p>٢. استعداد مبادرة "مدرستي" لضم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. وجود محور للتربية الخاصة لدى مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة (أريفكي).</p> <p>٤. إنشاء (١٠) مدارس بديلة للطلبة الصم بمواصفات حديثة. و(٦) مدارس من خلال مشروع التطوير التربوي (٢٠١٠ - ٢٠١٦) وإنشاء (٧) صفوف للطلبة الصم في المدارس الحكومية.</p> <p>٥. توقيع إتفاقية بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسة السويدية للإغاثة الفردية من أجل استحداث صفوف للإعاقة العقلية الشديدة ضمن المدارس العامة بواقع (١٠) صفوف. وتوقيع إتفاقية بين وزارة التربية والتعليم وجمعية الحسين لذوي التحديات الحركية لدمج الطلبة خريجي المدرسة التابعة للجمعية.</p> <p>٦. تخصيص الموازنات في الوزارة لتعديل (٢٠ - ٣٠) مدرسة قائمة سنوياً لتلبية حاجات الطلبة ذوي الإعاقة الحركية.</p> <p>٧. استمرار استحداث وحدات لمعالجة النطق واللغة.</p> <p>٨. البدء بإصدار تعليمات تأسيس وترخيص مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في القطاع الخاص.</p> <p>٩. مشروع اللامركزية على مستوى المحافظات.</p> <p>١٠. وجود معايير اعتماد مراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>

الهدف العام الرابع: حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم من خلال إيجاد بيئة تعليمية داجمة للأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناً وفي كافة المحافظات بشكل متكافئ.

الأولويات الوطنية:

- تعديل التشريعات التربوية بما يتلاءم مع إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقانون حقوق الأشخاص المعوقين.
- تعزيز برامج الدمج لفئات الإعاقة المتنوعة وإيجاد الكوادر المؤهلة في وزارة التربية والتعليم والتي تشمل:
 - التشخيص التربوي التأهيلي وبالأخص في مرحلة ما قبل المدرسة.
 - آليات الإحالة وما قبل الإحالة لكافة فئات الإعاقة وتوضيح دور معلمي غرف المصادر وإجراءات الإحالة.
 - آليات التدريس والعلاقة مع الأهالي ومتابعة تحصيل الطلبة في الميدان وتوعية الأهالي والطلبة والمجتمع المحلي.
 - مراجعة المناهج وتوفير التسهيلات.
- العمل على زيادة وتطوير الطاقم الوظيفي في إدارة التربية الخاصة بالخبرات الضرورية وتفعيل أقسام برامج التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم بشكل لامركزي عن طريق رفدها بالكوادر المدربة والإشراف الفني على البرامج (الموجهين).

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– تعديل التشريعات الخاصة بالتعليم بهدف التحفيز على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العام.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– تعديلات مقررة بصورة رسمية ونشرها وتوزيعها علي الجهات المعنية.</p> <p>– الأنظمة والتعليمات الخاصة بتنفيذ التشريعات المعدلة.</p>	<p>– تشريعات معدلة خاصة بالتعليم.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– وجود تعليمات محددة متعلقة بالمدارس الحكومية والخاصة الدامجة لضمان تعليم دامج لكلا الجنسين.</p>	<p>– تشكيل مجموعة عمل لمراجعة التشريعات الخاصة بالتعليم وإعداد مسودة بالتعديلات اللازمة.</p>	<p>– وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– الجمعيات.</p> <p>– المؤسسات.</p> <p>– المراكز.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	١٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير وزارة التربية.						
<p>– تحسين مستوى خدمات الكشف والتشخيص والتقويم.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– معايير محددة لمراكز التشخيص القائمة.</p>	<p>– برامج للكشف والتشخيص والتقييم.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد ونوعية الكوادر المدربة للكشف والتشخيص والتقييم.</p> <p>– عدد الأشخاص الذين تم الكشف عنهم.</p>	<p>– دعم بناء قدرات كوادر المعلمين على الكشف والتعامل مع ذوي الإعاقة في رياض الأطفال لـ (١٠٠) مدرسة.</p> <p>– تبني معايير واضحة لتعريفات وتصنيفات فئات الإعاقة وتحديد آلية الكشف المبكر عنها.</p> <p>– تأمين متطلبات الكشف من الاختبارات والكوادر المطلوبة لتنفيذ عملية الكشف.</p> <p>– تطبيق برامج المسح التربوي في مدارس وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>– وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– مبادرة «مدرستي».</p> <p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– دائرة الإحصاءات العامة.</p> <p>– كلية الأميرة ثروت.</p> <p>– الجامعات الأردنية.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٣٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير المسح.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– التوعية والتثقيف حول التشريعات والخدمات التربوية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– نسبة دمج الطلبة ذوي الإعاقات ضمن إطار المدرسة العادية.</p> <p>– مدى زيادة تقبل الأقران من غير ذوي الإعاقة للطلبة ذوي الإعاقة المدموجين.</p>	<p>– حملة وطنية مكثفة للتوعية بحق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد ونوعية الندوات والمحاضرات وجلسات التوعية للجنسين حول الخدمات التربوية.</p> <p>– عدد النشرات والمطبوعات والمقالات في الإذاعة المدرسية ومدى وصولها للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– ندوات، محاضرات وجلسات تدريب في المدارس بالإضافة إلى استخدام كافة وسائل الإعلام للتوعية.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– وزارة التربية والتعليم.</p> <p>– مبادرة «مدرستي».</p>	<p>– وزارة التربية والتعليم.</p> <p>– وسائل الإعلام.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>٣٠٠٠٠٠</p>
طرق التحقق تقارير وزارة التربية.						
<p>– استحداث إدارة للتربية الخاصة ورفعها بالكوادر المدرسية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– خدمات تربوية وخدمات مساندة في التعليم الدامج والتدريب والتأهيل.</p> <p>– معايير برامج التدريب المقدمة لمعلمي التربية الخاصة والمعلمين العاديين.</p>	<p>– أقسام للتربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم بكوادر مؤهلة من كلا الجنسين متخصصة في كافة فئات الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد أقسام التربية الخاصة في مديريات التربية.</p> <p>– عدد الكوادر والتخصصات المتنوعة لكلا الجنسين في أقسام المديريات.</p> <p>– مدى ملاءمة التدريب للاحتياجات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– رفد الإدارة بالكوادر الفنية المتخصصة في مجالات الإعاقة البصرية / فقدان السمع والإعاقة السمعية / الصم / والإعاقات العقلية (خفيفة، متوسطة، شديدة) / والنوح / وصعوبات التعلم / والإعاقات الجسدية، بالإضافة إلى خدمات الإرشاد للطلبة ذوي الإعاقة وأسرة وخدمات مدرسية / تعليمية نفسية (خدمات التشخيص) خدمات اضطرابات النطق واللغة، والاضطرابات السلوكية / العاطفية.</p> <p>– رفد أقسام التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم بالكوادر المتخصصة التالية: متخصص في علم النفس التربوي بمهارات تشخيصية جيدة، أخصائي نطق ولغة بمهارات استشارية جيدة، معلم مختص متجول في مجالات الإعاقة البصرية والإعاقة السمعية ومعلم تربية خاصة وأخصائي علاج وظيفي.</p>	<p>– وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– مؤسسات المجتمع المدني.</p> <p>– الجامعات الأردنية.</p> <p>– المعهد الوطني للتأهيل المجتمعي.</p> <p>– مؤسسات التدريب الوطنية.</p> <p>– الخبراء والأكاديميون.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>يتم احتسابها من قبل وزارة التربية والتعليم</p>

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
		<ul style="list-style-type: none"> - بناء برنامج تدريبي ميداني لخريجي كليات التربية والمعلمين العاديين في مجالات التربية الخاصة بمستوياتها الثلاثة. - تقييم الحاجات التدريبية للعاملين في برامج الدمج في الوزارة. - وضع برنامج تدريبي أثناء الخدمة ورفد معلمي غرف المصادر بالمهارات العملية في مجال التربية الخاصة. وتنفيذ برنامج تدريب مدربين في الوزارة بهدف تدريب كافة المعلمين أثناء الخدمة على مبادئ التربية الخاصة. - توفير برامج تدريبية محددة في مجالات التربية الخاصة عالية الاختصاص في مجال الإعاقة البصرية والإعاقة السمعية، الإعاقة الجسدية، الإعاقة العقلية والتوحد وغيرها. - اقرار نظام مكافآت وعلاوات ربط البرنامج التدريبي عالي الاختصاص برواتب وعلاوات المعلمين. 				
طرق التحقق تقارير وزارة التربية والتعليم، تقارير تقييم الدورات التدريبية، تقييم نتائج الدورات العملية.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>– وصول الطلبة ذوي الإعاقة إلى المنهاج العادي.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– وجود أدوات ومواد ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– مناهج تعليمية مطورة وملاءمة لإحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– مدى ملاءمة المناهج المطورة لإحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– عدد الطلبة ذوي الإعاقة (من الجنسين) المستفيدين من المناهج المطورة.</p>	<p>– تشكيل فرق عمل لتطوير مناهج ومصادر إضافية للمعلمين وفق فئة الإعاقة بما في ذلك طباعة أدوات ومواد تدريس ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– وضع وتنفيذ خطة عمل مشتركة مع الجهات المتخصصة.</p> <p>– تكبير المناهج.</p> <p>– تنفيذ برنامج مشترك لفئة الإعاقة العقلية في وزارة التربية والتعليم.</p> <p>– تطوير أساليب لتدريس منهاج الرياضيات وتدريب المعلمين على تدريسه.</p> <p>– الإستمرار بتوفير المناهج بطريقة برايل.</p> <p>– مناهج التلمذة المهنية لذوي الإعاقة ضمن مدارس التعليم المهني.</p>	– وزارة التربية والتعليم.	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– الجامعات الأردنية.</p> <p>– الخبراء والأكاديميين.</p> <p>– المراكز والمؤسسات.</p> <p>– جمعيات محلية.</p> <p>– المؤسسة السويدية للإغاثة الفردية.</p>	٢٠١٠	٢٠١٥	٤٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقييم المناهج من وجهة نظر الطلبة والجهات المعنية.							
<p>– تعديل وتكييف الامتحانات وأساليب تقويم الطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– معايير تعديل وتقييم الامتحانات للطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>– مدى التزام الإدارات المختلفة والوزارة بتنفيذ هذه المعايير.</p>	<p>– امتحانات وأساليب تقويم مكيفة ومعدلة للطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الطلبة ذوي الإعاقة المستفيدين من الامتحانات وأساليب التقويم.</p> <p>– عدد المعلمين المدربين من كلا الجنسين في مجالات تطبيق واستخدام الاختبارات وأساليب التقويم.</p>	<p>– تشكيل فرق عمل لتطوير وتكييف الامتحانات وأساليب التقويم وفق فئة الإعاقة ووضع التعليمات المناسبة.</p> <p>– تكييف وتعديل الامتحانات لفئات الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، والطلبة ذوي الإعاقة البصرية، والطلبة ذوي الإعاقة العقلية.</p> <p>– تدريب المعلمين على استخدامات وتطبيقات الامتحانات المعدلة وأساليب التقويم.</p>	– وزارة التربية والتعليم.	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– الجامعات الأردنية.</p> <p>– الخبراء والأكاديميون.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	
طرق التحقق دراسة تقييمية.							

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>– دعم توفير المرافق والمعدات التعليمية ووسائل نقل مسهلة حسب إحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– مواصفات معتمدة للمرافق المختلفة.</p>	<p>– مدارس مهيأة للطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد المدارس المزودة بالتجهيزات المعقولة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية، والإعاقة البصرية، وذوي صعوبات التعلم، والتحديات الحركية.</p> <p>– عدد وحدات النطق المجهزة بالتجهيزات المعقولة للطلبة ذوي اضطرابات النطق واللغة.</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المتحقيقين من كلا الجنسين في مراكز محو الأمية.</p> <p>– عدد وسائل النقل المكيفة والمهيأة بالمواصفات العالمية لنقل الطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>– عدد الأجهزة والمعينات في مدارس التربية والتعليم.</p>	<p>– الاستمرار بتوفير الأجهزة والخدمات المساعدة للطلبة المكفوفين والصم.</p> <p>– الاستمرار باستحداث وتجهيز غرف الطلبة الصم في المدارس الحكومية بواقع (١٠٠) صف.</p> <p>– الاستمرار باستحداث وتجهيز غرف الطلبة المكفوفين في المدارس الحكومية بواقع (٥٠) صف.</p> <p>– الاستمرار في تعديل البيئة في المدارس الحكومية بواقع (٨٠) مدرسة.</p> <p>– الاستمرار باستحداث وتجهيز غرف الطلبة ذوي الإعاقة العقلية في المدارس الحكومية بواقع (١٠٠) صف.</p> <p>– الاستمرار باستحداث وتجهيز غرف المصادر في المدارس الحكومية (٦٥) غرفة.</p> <p>– بناء وتجهيز مدارس الطلبة الصم (١٠) مدارس بدلاً عن المدارس المستأجرة حالياً.</p> <p>– بناء وتجهيز مدارس الطلبة المكفوفين (مدرستان) بما فيها الأقسام الداخلية بدلاً عن المدارس المستأجرة حالياً.</p> <p>– إنشاء وحدات معالجة اضطرابات اللغة والنطق في كل مديرية تربية وتعليم.</p> <p>– تغطية المناطق التعليمية لهذا البرنامج من شمال المملكة إلى جنوبها.</p> <p>– توفير الأجهزة والمعدات المساعدة للطلبة ذوي الإعاقة.</p>	– وزارة التربية والتعليم.	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– مبادرة «مدرستي».</p> <p>– الجمعيات غير الحكومية.</p> <p>– وزارة الأشغال العامة.</p> <p>– دائرة الأبنية الحكومية.</p>	٢٠١٠	٢٠١٥	١٥٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير الوزارة.							

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. دعم مؤسسات التعليم العالي الرسمية والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين لحق التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. وجود كليات تربية خاصة ذات مستوى منافس على المستوى الإقليمي.</p> <p>٣. وجود كوادرات أكاديمية متخصصة في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والتربية الخاصة.</p> <p>٤. وجود ضباط ارتباط لدى كافة الجامعات مع المجلس.</p>	<p>١. الحاجة لتفعيل وبذل جهود أكبر في عمليات المتابعة والتنسيق لدعم الطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. حاجة المؤسسات التعليمية إلى توفير البيئة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الوسائل المساعدة.</p> <p>٣. ضعف الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدى أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة بشكل عام.</p> <p>٤. الفجوة بين النظرية والتطبيق بسبب الحاجة إلى بذل الجهد الكافي لترجمة ونقل المعرفة العلمية النظرية إلى ممارسات واقعية وقصور البحث العلمي التطبيقي لخريجي التربية الخاصة.</p> <p>٥. ضعف الدعم لحق الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات الخاصة.</p>
الفرص	المخاطر
<p>١. وجود إمكانية لخلق بيئة داعمة في مجال البحث العلمي على المستوى الإقليمي.</p> <p>٢. قبول الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات الرسمية شريطة تحقيق الحد الأدنى للقبول.</p> <p>٣. إمكانية رفع مستوى الخريجين من الطلبة ذوي الإعاقة من خلال دمج هذه الفئة في نظم الابتعاث إلى الخارج.</p> <p>٤. إمكانية الاستفادة من الأندية الطلابية لدعم الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات.</p>	<p>١. إستقلالية الجامعات قد تؤثر على الدعم المقدم للطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. قلة الفرص للخريجين من الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات الرسمية.</p> <p>٣. ضعف التمويل الرسمي لبرامج البحث العلمي في مجال الإعاقة.</p> <p>٤. قلة الكوادرات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل على المستوى التطبيقي نسبة إلى الحاجة الفعلية.</p>

الهدف العام الخامس: حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقهم في التعليم العالي من خلال إيجاد بيئة تعليمية داخلة للأشخاص ذوي الإعاقة ذكوراً وإناً وفي كافة المحافظات بشكل متكافئ.

الأولويات الوطنية:

- الاستمرار في دعم فئة الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على حقهم في التعليم العالي ومتابعة تحصيلهم العلمي في الجامعات الرسمية والخاصة.
- دعم برامج البحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات الخاصة بالإعاقة وفق الأولويات الوطنية ودعم فرص تأهيل كوادرات وطنية مؤهلة ومدربة علمياً.
- تيسير سبل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الجامعات بما في ذلك توفير الخدمات المساندة وإعادة تأهيل البيئة وتوفير مترجمي لغة إشارة متفرغين لخدمة الطلبة وتوفير مناهج بطريقة برايل وتوفير برامج ناطقة.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>- تطوير البرامج والخطط الدراسية للطلبة في مؤسسات التعليم العالي وبالأخص في برامج التربية الخاصة، بما يتلائم وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- معايير محددة لبرامج الدراسات الجامعية تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>- خطط دراسية معدلة، بما يتلائم واحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة يتضمن برنامج تطبيقي للتدريب الميداني لطلبة وطالبات التربية الخاصة ومساقات دراسية خاصة بقضايا الإعاقة لكافة الطلبة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- عدد ونوعية الخطط والبرامج التي تم تعديلها وتنفيذها.</p>	<p>- تشكيل فريق متخصص لمراجعة الخطط والبرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي، بما يتلائم ومتطلبات الطلبة ذوي الإعاقة.</p> <p>- تطوير البرامج الأكاديمية والمختلف المستويات الجامعية ولغاية درجة الدكتوراة بحيث تلتزم بمعايير الاعتماد وحاجات قطاع التربية الخاصة.</p> <p>- إستحداث برامج تأهيل أكاديمي ومهني للعاملين الممارسين في مجال الإعاقة.</p> <p>- إعداد وتنفيذ برنامج تطوير نظم وتعليمات التدريب الميداني لطلبة التربية الخاصة.</p> <p>- طرح مساقين دراسيين الأول: تعليم طريقة برايل، والثاني: تعليم لغة الإشارة للصم (ترجمة). وذلك كمساق إلزامي (متطلب قسم) لطلبة بكالوريوس التربية الخاصة والخدمة الإجتماعية. وكمساق اختياري متطلب جامعة لياقي طلبة الجامعة.</p> <p>- توفير مساق إجباري لطلبة الجامعات في كافة التخصصات حول الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p> <p>- هيئات الاعتماد.</p> <p>- مؤسسات التعليم العالي.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>٣٠٠٠٠٠</p>	
طرق التحقق تقارير الجامعات.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– دعم الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين في متابعة تحصيلهم العلمي في مؤسسات التعليم العالي.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– آلية محددة لقبول ومتابعة الطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي.</p>	<p>– بيئة جامعية ميسرة للطلبة ذوي الإعاقة الحاصلين على حقهم في التعليم العالي.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الطلبة والطالبات ذوي الإعاقة المنتهين في برامج الدراسات العليا سنويا، والمستفيدين من منحة سمو الأمير سنويا، والحاصلين على خصومات جامعية سنويا، والمدعومين في الجامعات الخاصة من الصندوق سنويا.</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المعيّنين في مؤسسات التعليم العالي سنويا.</p> <p>– عدد مؤسسات التعليم العالي المهيئة بيئياً للطلبة ذوي الإعاقة ونوعية التأهيل.</p> <p>– مترجم إشارة كفؤ لكل طالب أصم وطلبة صماء.</p> <p>– حاسوب محمول وبرنامج ناطق لكل طالب كفيف وطلبة كفيفة ملتحق بمؤسسات التعليم العالي.</p> <p>– تعليمات ملزمة بإنشاء وحدة إدارية متخصصة في شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم العالي.</p> <p>– عدد العاملين في هذه الوحدة ونوعية تخصصاتهم.</p>	<p>– قبول طلبات الخصومات الجامعية (٩٠٪) بكالوريوس، (٥٠٪) ماجستير ودكتوراة) ومتابعة تحصيلهم العلمي من خلال الجامعات الرسمية والصندوق الوطني لدعم الإعاقة.</p> <p>– تخصيص مقاعد قبول الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات الرسمية شريطة تحقيق الحد الأدنى للقبول.</p> <p>– إستحداث وحدة إدارية متخصصة في شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم العالي.</p> <p>– وضع نسبة لتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات الرسمية ضمن سياسات الاعتماد الخاص.</p> <p>– دعم الطلبة ذوي الإعاقة مالياً من خلال منحة سمو الأمير رعد بن زيد.</p> <p>– تعديل البيئة في مؤسسات التعليم العالي وتوفير التسهيلات والتجهيزات المعقولة للطلبة (بناء على الكليات التي يلتحق بها الطلبة).</p> <p>– توفير مترجمي لغة إشارة في مؤسسات التعليم العالي.</p>	<p>– مؤسسات التعليم العالي.</p> <p>– هيئة الاعتماد.</p> <p>– الجامعات الأردنية.</p>	<p>– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p> <p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– وزارة الأشغال.</p> <p>– أمانة عمان.</p> <p>– دائرة الأبنية الحكومية.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>تدرج في موازنات الجامعات</p> <p>١٠٠٠٠٠٠</p>
طرق التحقق تقارير وزارة التعليم العالي.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>- تشجيع البحث العلمي في كافة المجالات الخاصة بالإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- آليات محددة لدعم برامج البحث العلمي.</p>	<p>- بحوث علمية متخصصة في مجال الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- عدد ونوعية البحوث العلمية المعدة في مجالات الإعاقة من منظور الجندر.</p>	<p>- إعداد وتنفيذ برنامج تطوير البحث العلمي والنشر، عن طريق توجيهه نحو تناول قضايا وموضوعات ذات ارتباط بواقع الإعاقة بما في ذلك التقييم والتطوير وإصدار المجالات والنشرات العلمية المتخصصة.</p> <p>- إدراج المجالات الخاصة في الإعاقة ضمن الأولويات الوطنية التي تستحق الدعم من صندوق البحث العلمي.</p>	<p>- صندوق دعم البحث العلمي.</p> <p>- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>ضمن مخصصات البحث العلمي في موازنة الجامعات الرسمية والأهلية.</p>
طرق التحقق تقارير صندوق البحث العلمي.						
<p>- دعم فرص بناء قدرات كوادر وطنية مؤهلة ومدرّبة علمياً في مجال الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- تعليمات مقرة لتدريب الكوادر العاملة.</p> <p>- ميزانية محددة لتدريب الكوادر العاملة.</p>	<p>- برامج تدريبية لبناء قدرات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- عدد المتدربين من الجنسين.</p> <p>- مدى ملاءمة التدريب لإحتياجات الطلبة والطالبات ذوي الإعاقة.</p>	<p>- تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في الجامعات الرسمية للتأهيل في مجال الإعاقة.</p> <p>- استحداث برامج تأهيل أكاديمي ومهني للعاملين الممارسين في مجال الإعاقة.</p> <p>- برنامج التدريب العملي للعاملين في برامج التربية الخاصة في مرحلة الدبلوم العالي فيما بعد البكالوريوس في التربية الخاصة.</p>	<p>- الجامعات الرسمية.</p> <p>- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>ضمن موازنة الجامعات.</p>
طرق التحقق تقارير الجامعات.						

تحليل مراكز القوى

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>١. قلة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيًا.</p> <p>٢. غياب بعض الجهات المعنية بالتشغيل عن اللجنة الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة مثل مؤسسات الإقراض وديوان الخدمة المدنية.</p> <p>٣. ضعف التمويل اللازم لتأهيل مراكز التدريب المهني.</p> <p>٤. ضعف القدرة على تأمين المواصلات اللازمة للوصول لمراكز التدريب المهني.</p> <p>٥. قلة عدد المدربين المؤهلين للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٦. ضعف البيانات والدراسات عن الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وعن تهيئة سوق العمل لاستقبالهم.</p>	<p>١. وجود نص قانوني إلزامي خاص بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. وجود لجنة وطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. وجود مؤسسات تشغيل وطنية .</p> <p>٤. وجود مؤسسة التدريب المهني والتي تنتشر خدماتها في محافظات المملكة.</p> <p>٥. وجود مؤسسات غير حكومية أهلية مستعدة للعمل مع القطاع الحكومي .</p>
المخاطر	الفرص
<p>١. الإشكالية القانونية بين قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ وقانون العمل.</p> <p>٢. عدم تفعيل المادة (١٢) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ والتي تنص على الجزاءات.</p> <p>٣. قلة الأعداد من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستجيبون لفرص العمل أو التدريب.</p> <p>٤. قلة عدد المؤسسات التي تلتزم بتطبيق قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.</p> <p>٥. الرغبة في تقاضي معونة وطنية بدل التدريب والتشغيل.</p>	<p>١. إمكانية التفتيش على أصحاب العمل من قبل فرق التفتيش.</p> <p>٢. إستعداد ورغبة بعض أصحاب العمل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مهن معينة.</p> <p>٣. الإستفادة من البرامج الدولية الخاصة بتدريب الأشخاص المعينين بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٤. إمكانية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مبادرات التشغيل الذاتي.</p>

الهدف العام السادس: تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والحصول على فرص مهنية متكافئة أسوة بأقرانهم من غير المعوقين.

الأولويات الوطنية:

- تفعيل الإلتزام بقانون حقوق الأشخاص المعوقين عن طريق حل الإشكالية القانونية بين التشريعات وإصدار الأنظمة اللازمة لذلك.
- دعم إيجاد برامج تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة متناسبة مع احتياجات سوق العمل وإشراك أصحاب العمل في ذلك.
- تشغيل فئة ذوي الإعاقة حسب النسبة المقررة في القانون عن طريق إقناع أصحاب العمل وتهيئة البيئة المناسبة لهم ومتابعة قضاياهم.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>إعداد قاعدة بيانات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>الخصائص الديمغرافية للفئة المستهدفة.</p> <p>خصائص واحتياجات سوق العمل.</p>	<p>دراسات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة العاملين والراغبين بالعمل في سوق العمل الأردني.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>عدد ونوعية الدراسات التي يتم إجراؤها سنوياً.</p> <p>عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين في هذه الدراسات.</p> <p>التوزيع الجغرافي وشمولية الدراسة مكانياً وقطاعياً.</p>	<p>إعداد دراسة حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة طالبو العمل وخصائصهم بشكل عام.</p> <p>عمل دراسة لسوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>وزارة العمل.</p> <p>مؤسسة التدريب المهني.</p> <p>القطاع الخاص.</p> <p>ديوان الخدمة المدنية.</p> <p>اللجنة الوطنية للتشغيل.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٦٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<p>تعديل التشريعات الخاصة بالقطاع الاقتصادي بما يتلائم مع قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>موافقة الجهات ذات العلاقة على التعديلات المطلوبة وتطبيقها.</p> <p>توافق النص المعدل المنوي إدخاله على التشريعات المطلوب تعديلها مع الجندرية.</p>	<p>تشريعات معدلة ومتوافقة مع قانون حقوق الأشخاص المعوقين. المادة (١٣) من قانون العمل، المادة (٢٨) من تعليمات اختيار وتعيين الموظفين الحكوميين).</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>عدد التشريعات المعدلة ونوعيتها وتفعيلها ومراعاتها للجندرية.</p>	<p>عقد ندوات حول التشريعات الخاصة بالقطاع الاقتصادي.</p> <p>اصدار الأنظمة اللازمة لتفعيل تشريعات العمل في القطاعين العام والخاص.</p>	<p>وزارة العمل.</p> <p>ديوان الخدمة المدنية.</p>	<p>المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٥٠٠٠
طرق التحقق تقارير المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني .						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<p>– المساهمة في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسوق العمل.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين لدخول سوق العمل.</p>	<p>– دورات تأهيلية في مجالات متعددة للتشغيل.</p> <p>– نظام محدد لتحويل الطلاب من المجلس إلى الجهات المعنية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم تأهيلهم من الجنسين.</p> <p>– عدد ونوعية الدورات التي يتم عقدها سنوياً لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– عدد ونوعية الطلبات المحولة من المجلس إلى الجهات المعنية.</p>	<p>– تحويل الطلبات المقدمة لدى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين إلى الجهات المعنية لدراستها والعمل على إلحاقها بالفرص المتاحة.</p> <p>– دعم تنظيم (٣٦) دورة مهارات تسويق النفس والاتصال لطلبة الجامعات ذوي الإعاقات.</p> <p>– دعم (١٠٠) من الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التدريب والتأهيل المهني.</p> <p>– دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل بالتجهيزات المعقولة.</p>	<p>– وزارة العمل.</p> <p>– ديوان الخدمة المدنية.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– مؤسسة التدريب المهني.</p> <p>– القطاع الخاص.</p> <p>– مؤسسة التشغيل الوطنية.</p> <p>– مؤسسات التدريب الخاصة.</p> <p>– اللجنة الوطنية للتشغيل.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	١٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني .							
<p>– زيادة فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على قروض إنتاجية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين الحاصلين على قروض سنوياً.</p> <p>– عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية الممولة من قروض إنتاجية مستدامة.</p> <p>– مدى دمج المؤسسات الإقراضية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– إجراءات محددة للحصول على قروض تشغيلية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد المؤسسات الإقراضية التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على القروض.</p>	<p>– التنسيق مع الجهات الإقراضية لتحديد الإجراءات اللازمة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قروض تشغيلية.</p> <p>– تنفيذ دورات تدريبية لتوعية الجهات الإقراضية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– دعم دورات تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل الحصول على قروض تشغيلية.</p>	<p>– كافة مؤسسات الإقراض الصغيرة.</p> <p>– صندوق التنمية والتشغيل.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– مؤسسات التدريب الخاصة بمهارات التشغيل الذاتي.</p> <p>– الجمعيات غير الحكومية.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢	١٠٠٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني .							

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. وجود شبكة من الجمعيات والهيئات التطوعية التي تهدف إلى توعية الأهل وتقديم الخدمة.</p> <p>٢. وجود إرادة سياسية للإهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة ووجود دعم مادي مجلي ودولي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. وجود برامج متخصصة لدى بعض الجمعيات في تدريب وتمكين الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة مثل برنامج التأهيل المجتمعي والبورتيغ، إضافة إلى وجود كفاءات بشرية متخصصة في مجالات الإعاقة.</p> <p>٤. وجود وزارات وهيئات رسمية متخصصة في مجال الإعاقة.</p>	<p>١. غياب التنسيق بين الجهات العاملة في الإختصاص مما يؤدي إلى الإزدواجية في الحصول على الخدمة.</p> <p>٢. عدم وجود قاعدة بيانات موحدة للأشخاص المخدومين.</p> <p>نقص الخدمات وافتقار بعض المناطق للجمعيات التي تعمل في مجال تمكين الأسر.</p> <p>٣. عدم مواهمة التراخيص التي تمنح للجمعيات لحاجات المجتمعات المحلية والأهداف الواردة في أنظمة هذه الجمعيات.</p> <p>٤. نقص المعرفة بأماكن تواجد الخدمات وبالأخص في المناطق النائية.</p> <p>٥. تمركز الخدمات في مناطق معينة، ونقصها في مناطق نائية.</p>
الفرص	المخاطر
<p>١. وجود تشريعات محلية ودولية تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. وجود المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين والصندوق الوطني لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة كجهة تمويلية.</p> <p>٣. وجود معايير الاعتماد العام لبرامج التربية الخاصة.</p> <p>٤. وجود المنظمات والهيئات الدولية المانحة.</p> <p>٥. وجود وزارة التنمية الاجتماعية كمظلة للجهات العاملة في مجال الإعاقة وهي الجهة المسؤولة عن منح التراخيص لهذه الجهات.</p>	<p>١. استغلال بعض الأفراد لنفوذهم في الجمعيات.</p> <p>٢. عدم كفاية الموارد المالية لتقديم الخدمات، وضعف المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل للجمعيات والتي تضمن ديمومة عمل الجمعيات.</p> <p>٣. قلة المواصلات لمراكز الخدمة وبالأخص في المناطق النائية.</p> <p>٤. جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لا تستند لمعايير وطنية معتمدة.</p> <p>٥. عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة في المؤسسات والمراكز العاملة في مجال الإعاقة.</p>

الهدف العام السابع: تحسين مستوى الخدمات المؤسسية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. بما يحقق مبدأ الدمج والإستقلالية وتمكين الأسرة إجتماعياً ونفسياً وإقتصادياً وصحياً من خلال بناء قدرات الأسرة للوصول إلى مجتمع آمن دامج للأشخاص ذوي الإعاقة.

الأولويات الوطنية:

- دعم برامج خدمات التأهيل والتدريب والتعليم.
- تعزيز الرقابة على خدمات التأهيل والتدريب والتعليم المقدمة بالتنسيق مع الشركاء.
- تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال السكن والاعفاءات وغيره.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– تعزيز المتابعة والتقييم على خدمات التأهيل والتدريب والبرامج المؤسسية المقدمة بالتنسيق مع الشركاء.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– نظام متابعة وتقييم يتضمن المعايير المعتمدة.</p> <p>– خدمات نوعية وفق معايير الاعتماد.</p>	<p>– خطة عمل تفصيلية لمتابعة خدمات التأهيل والتدريب والبرامج المؤسسية وفق إطار زمني محدد تتضمن وجود فريق وطني مدرب في مجال المتابعة والرصد.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد المدربين من كلا الجنسين.</p> <p>– عدد الدورات المنعقدة سنويا.</p> <p>– خطة تفصيلية زمنية معتمدة من الجهات المعنية.</p>	<p>– دورات تدريبية حول معايير اعتماد المؤسسات وآليات التقييم والمتابعة وكتابة التقارير.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– وزارة التنمية الاجتماعية.</p> <p>– الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.</p>	<p>– الجمعيات الأهلية.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<p>– تحسين مستوى الخدمات المؤسسية للأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز النهارية والإيوائية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– دراسة تقييمية لدى جودة الخدمات النهارية والإيوائية.</p>	<p>– خدمات نوعية ذات جودة لكافة فئات الإعاقة العقلية في كافة أنحاء المملكة ولكلا الجنسين.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد مراكز المنار المدعومة وجودة الخدمات المقدمة.</p> <p>– عدد مراكز الخدمات النهارية المدعومة وجودة الخدمات المقدمة.</p> <p>– عدد البيوت الجماعية للأشخاص ذوي الإعاقة المدعومة وجودة الخدمات المقدمة.</p>	<p>– استمرار دعم (١١) مركز من مراكز المنار للتنمية الفكرية.</p> <p>– دعم اقامة (٤) مراكز منار جديدة.</p> <p>– دعم اقامة (٣) مراكز نهارية في عجلون، عين الباشا، مادبا.</p> <p>– شراء الخدمات من الجمعيات التطوعية والقطاع الخاص.</p> <p>– دعم خمسة مراكز تقدم خدمات نهارية للإعاقة العقلية.</p> <p>– دعم الطلبة ذوي الإعاقة في المراكز والمدارس التي تقدم خدمات نهارية.</p> <p>– إنشاء مراكز رعاية نهارية.</p> <p>– إنشاء بيوت جماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– تقديم الخدمات من خلال (٣) مراكز إيوائية.</p> <p>– دعم تقديم التجهيزات والصيانة.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.</p> <p>– الجمعيات الأهلية.</p>	<p>– الجمعيات الأهلية.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في تأمين حقهم في السكن.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– مدى التزام الجهات المعنية بتأمين مساكن مؤهلة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– مساكن مؤهلة وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة ولأسرهم.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد المساكن المؤهلة ونوعية التأهيل الملائم لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– تحديد عدد الأسر التي تحتاج إلى مساكن مؤهلة وإحتياجاتها.</p> <p>– تأمين أسر الأشخاص ذوي الإعاقة الفقيرة بمساكن مؤهلة أو إعادة تأهيل المساكن وتوفير التسهيلات البيئية اللازمة أو الشراء أو البناء.</p>	– وزارة التنمية الاجتماعية.	– وزارة الأشغال العامة.	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<p>– تقديم المعونة المالية المناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– مدى التزام الجهات المختصة بتوفير المعونة المناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– مخصصات مالية مناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومبنية على أسس محددة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– نسبة الموارد المالية المنفقة على هذه الخدمات.</p> <p>– عدد الأسر المستفيدة من المعونة ونوعية المعونة.</p>	<p>– معونة نقدية متكررة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– رفع سقف الدخل الشهري للأسرة المعتمد لتخصيص المعونة الشهرية للشخص ذو الإعاقة.</p> <p>– إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة في منح المعونة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	– صندوق المعونة الوطنية.	– وزارة التنمية الاجتماعية.	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو المجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<p>– تقديم الدعم للفئات الأكثر تهميشاً.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– برامج لدعم الفئات المهمشة من الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– أشخاص ذوي إعاقة (من الفئات الأكثر تهميشاً) مدعومين.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (من الفئات الأكثر تهميشاً) المدعومين.</p>	<p>– برنامج تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة مجهولي النسب.</p> <p>– زيادة الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وشديدي الإعاقة من الأيتام ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة بعد سن (١٨) سنة.</p> <p>– زيادة الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وشديدي الإعاقة من فئة التوحد.</p>	– وزارة التنمية الاجتماعية.	– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.	٢٠١٠	٢٠١٢
طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو منظمات المجتمع المدني.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>- تعديل حزمة من التشريعات ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- عدد التشريعات المعدلة.</p>	<p>- أشخاص ذوي إعاقة أكثر وعياً بحقوقهم الاجتماعية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على تدريب.</p>	<p>- إجراء دراسة استقصائية حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الإرث.</p> <p>- توعية الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة بكيفية العيش المستقل.</p> <p>- توعية المرأة ذات الإعاقة بحقوقها في قضايا الزواج وتكوين الأسرة واستئصال الأرحام.</p> <p>- توعية الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم في التقاعد.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>- وزارة التنمية الاجتماعية.</p> <p>- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.</p> <p>- مؤسسة الضمان الاجتماعي.</p> <p>- وزارة العدل.</p>	<p>٢٠١٢</p> <p>٢٠١٠</p>	<p>٢٥٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق تقارير الوزارة و/أو منظمات المجتمع المدني.</p>						

تحليل مراكز القوى

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>١. عدم كفاية الباصات الميسرة والمؤهلة لسد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (٢١) باص.</p> <p>٢. تشكل المواصلات عقبة كبرى أمام وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات.</p> <p>٣. ضعف الرقابة على كودة البناء الخاص من قبل الجهات المعنية.</p> <p>٤. ضعف تفعيل كودة البناء الخاص في المحافظات.</p>	<p>١. وجود كودة بناء خاص للأشخاص ذوي الإعاقة ووجود وحدة ذوي الاحتياجات الخاصة في أمانة عمان الكبرى.</p> <p>٢. تضمين أسس منح التراخيص والتصاريح لتشغيل خطوط الركاب بالمواصفات الفنية لوسائط نقل الأشخاص ذوي الإعاقة وتم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٩ .</p> <p>٣. تقديم خصم لا يقل عن (٥٠٪) من التعرفة لباصات النقل لهذه الشريحة.</p> <p>٤. تدشين (٢١) حافلة مجهزة تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٥. الإنتهاء من دراسة تحديد حجم الطلب على سيارات التاكسي في المملكة وسيتم تحديد عدد السيارات التي تستخدم من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المواصفات العالمية.</p> <p>٦. قيام أمانة عمان الكبرى بتأهيل مبانيها وبعض التقاطعات المرورية وأرصفتها الشوارع.</p>
المخاطر	الفرص
<p>١. الكلفة المالية المترتبة على تعديل المباني العامة والخدمية.</p> <p>٢. الكلفة المالية المترتبة على تجهيز وسائط النقل.</p> <p>٣. الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق في المملكة.</p>	<p>١. إعطاء المشغلين الحاليين والجدد حوافز لتجهيز وسائط نقل تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. تعاون أمانة عمان.</p>

الهدف العام الثامن: كفاءة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متكافئ إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات والمرافق والخدمات العامة وإزالة كل العوائق في كافة محافظات المملكة.

الأولويات الوطنية:

- تعديل مرافق وأبنية كافة الوزارات والمراكز الخدمية العامة في كافة المحافظات (القائمة منها).
- تيسير كافة وسائط النقل العامة لتلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- متابعة ورصد تنفيذ تطبيق كودة البناء الخاص في المرافق العامة والتوعية بها.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>- تعديل كودة متطلبات البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٣٢) لعام ١٩٩٣.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- إقرار الكودة من الجهة ذات العلاقة وإصدارها في الجريدة الرسمية وتعميمها على المؤسسات.</p>	<p>- كودة بناء معدلة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- (٤٥٠٠) نسخة موزعة على مكاتب الهندسة والجهات المعنية بالتنفيذ.</p>	<p>- وضع لجنة متخصصة تضم في عضويتها خبراء من كافة الجهات لمراجعة وتعديل كودة البناء الحالي وإقرارها.</p>	<p>- وزارة الأشغال العامة. (مجلس البناء الوطني)</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>- أمانة عمان الكبرى.</p> <p>- وزارة البلديات.</p> <p>- الجمعية العلمية الملكية.</p> <p>- نقابة المهندسين.</p>	٢٠١٠	٢٠١٢
<p>طرق التحقق صدور كودة البناء المعدلة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة ورصد تنفيذ تطبيق كودة البناء الخاص في المرافق العامة. مؤشر الهدف - لجان متعددة الأطراف لمتابعة وتقييم تنفيذ كودة البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. - شروط خاصة لمنح تراخيص البناء ترتبط بتنفيذ الكودة معممة على أمانة عمان الكبرى والبلديات. 	<ul style="list-style-type: none"> - لجنة مخصصة لمتابعة ورصد تنفيذ (تطبيق) متطلبات كودة البناء وخطة تنفيذية وتفصيلية للمتابعة والرصد. مؤشر المخرج - عدد المباني الحكومية التي طبقت كودة البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. - عدد المرافق السياحية المؤهلة. - عدد الفنادق والحدائق المؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة. - عدد الجمعيات المؤهلة والتي تستهدف الأشخاص ذوي إعاقة. - عدد مترجمي لغة الإشارة المعتمدين. - عدد الإشارات الضوئية والشوارع المهيئة. - عدد المستشفيات والمراكز التجارية والمساعد المؤهلة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تشكيل لجنة متعددة الأطراف لمتابعة ورصد تنفيذ تطبيق كودة البناء الخاص في المرافق العامة والتوعية بها. - عقد الزيارات الميدانية للمرافق العامة بهدف رصد ومتابعة تنفيذ كودة البناء الخاص الأردنية فيها. - مطالبة كافة الجهات بإجراء تعديل تدريجي للمباني الحكومية من خلال وضع خطة وتنفيذها. - مطالبة وزارة السياحة بإجراء تعديل تدريجي للمرافق السياحية من خلال برامج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. - إجراء تعديل تدريجي للمباني الخدمية الأساسية في القطاع الخاص مثل تأهيل بعض الفنادق والحدائق الرئيسية. - تأهيل جمعيات تستهدف الأشخاص ذوي إعاقة. - تدريب مترجمي لغة الإشارة في الجامعات والوزارات ذات العلاقة بالجمهور. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - المحافظات والبلديات. - أمانة عمان. - وزارة الأشغال العامة (بمجلس البناء الوطني). 	<ul style="list-style-type: none"> - دائرة الأبنية الحكومية. - نقابة المهندسين. - الجمعية العلمية الملكية. - وزارة الثقافة. - المراكز الثقافية. - القطاع الخاص. - مؤسسات المجتمع المدني. - القوات المسلحة. - الأمن العام. - الدفاع المدني. - مؤسسات التعليم العالي. - قوات الدرك. - وزارة السياحة. - أصحاب الفنادق. 	<p>٢٠١٠</p>	<p>٢٥٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق تقارير اللجنة و/أو منظمات المجتمع المدني.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة ورصد تنفيذ تطبيق كودة البناء الخاص في المحافظات والبلديات. مؤشر المخرج - عدد المحافظات والبلديات التي تم تطبيق كودة البناء الخاص فيها. مؤشر الهدف - لجان متابعة وتقييم تنفيذ كودة البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في المحافظات. 	<ul style="list-style-type: none"> - كودة البناء الخاص مطبقة في المحافظات والبلديات. 	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب موظفي المحافظات والبلديات على الالتزام بكودة البناء الخاص. - وضع تنيهات صوتية ومرئية على بعض إشارات المرور وأماكن عبور المشاة - لتساعد ذوي الإعاقة السمعية والبصرية أثناء العبور. - تأهيل تدريجي لكافة الشوارع والأرصفة. - أماكن خاصة لمواقف السيارات الخاصة مع وضع علامات خاصة بكل إعاقه. - وضع نظام رقابي صارم لمخالفة كل من يستخدم مواقف الأشخاص ذوي الإعاقة. - تهيئة الأرصفة والممرات ووضع أشرطة دليلية وأن تكون شاملة لكل الإعاقات. - تزويد البوابات في جميع المراكز التجارية والمستشفيات بلوحات إرشادية مكتوبة بطريقة برايل توضح الاتجاهات ووضع مفاتيح التنقل بالمساعد بالخط البارز أو الصوت الناطق. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - المحافظات والبلديات. - أمانة عمان. - وزارة الأشغال العامة (بمجلس البناء الوطني). 	<ul style="list-style-type: none"> - دائرة الأبنية الحكومية. - نقابة المهندسين. - الجمعية العلمية الملكية. - وزارة الثقافة. - المراكز الثقافية. - القطاع الخاص. - مؤسسات المجتمع المدني. - القوات المسلحة. - الدفاع المدني. - مؤسسات التعليم العالي. - قوات الدرك. - وزارة السياحة. - أصحاب الفنادق. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	<ul style="list-style-type: none"> ضمن موازنات الدوائر المعنية.
<p>طرق التحقق تقارير اللجنة و/أو منظمات المجتمع المدني.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية	
<ul style="list-style-type: none"> - التوعية بمتطلبات كودة البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. مؤشر الهدف - ردود فعل الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين حول المرافق المعدلة. 	<ul style="list-style-type: none"> - برنامج توعوي بكودة البناء في المرافق العامة ومتطلباتها وأهميتها في توفير حياة أكثر كرامة للأشخاص ذوي الإعاقة. مؤشر المخرج - عدد المدربين من المهندسين. - عدد المدربين من طلبة الجامعات. - عدد ونوعية النشرات والمقالات والندوات ومدى وصولها للأشخاص ذوي الإعاقة. - عدد المكتبات الرئيسية المزودة بمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - ورش عمل تستهدف المهندسين/ مكاتب هندسية ونقابة المهندسين ووزارة الأشغال والبلديات للتعريف بكودة البناء. - توعية طلبة المدارس والجامعات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق عقد المحاضرات شهرياً حول الحقوق وكودة البناء الخاص. - تنفيذ حملة وطنية للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (نشرات، مقالات، مطويات، اعلانات، ندوات). - اصدار نشرات تعريفية ودليل الهواتف العامة للخدمات بطريقة برايل. - اصدار دليل بالمواقع الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. - إعداد كتيب دليل متطلبات كودة البناء الخاص وتحديثه. - ورشات توعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم بالمرافق المطلوب التعديل فيها. - تزويد المكتبات العامة الرئيسية بمتطلبات المكفوفين من كتب وأجهزة حاسوب ناطقة بطريقة برايل. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - المحافظات والبلديات. - أمانة عمان. - وزارة الأشغال العامة (مجلس البناء الوطني). 	<ul style="list-style-type: none"> - دائرة الأبنية الحكومية. - نقابة المهندسين. - الجمعية العلمية الملكية. - وزارة الثقافة. - المراكز الثقافية. - القطاع الخاص. - مؤسسات المجتمع المدني. - القوات المسلحة. - الأمن العام. - الدفاع المدني. - مؤسسات التعليم العالي. - قوات الدرك. - وزارة السياحة. - أصحاب الفنادق. 	٢٠١٠	٢٠١٢	١٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير اللجنة و/أو منظمات المجتمع المدني.							

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - تعديل بعض وسائل النقل العامة لتستخدم من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. مؤشر الهدف - مواصفات وسائل النقل لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. - ردود فعل الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين حول الوسائل المعدلة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وسائل نقل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة. مؤشر المخرج - عدد وسائل النقل الملائمة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. - ردود فعل الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين حول الوسائل المعدلة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع خطة وطنية لتيسير وسائل نقل عامة ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. - تسيير عدد متزايد من وسائل النقل الميسرة وفق خطة زمنية معدة. - تسيير عدد من سيارات الأجرة التي تستخدم الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المواصفات العالمية. - توفير وسائل نقل للجمعيات والمراكز الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. - وضع نظام رقابي صارم على سائقي الأجرة في حالة رفض نقل الأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - هيئة تنظيم قطاع النقل العام. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - مديرية الأمن العام. - وزارة التخطيط. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	<ul style="list-style-type: none"> ضمن موازنات الدوائر المعنية.
طرق التحقق تقارير اللجنة و/أو منظمات المجتمع المدني.						

تحليل مراكز القوى

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>١. ضعف الإقبال على رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المحافظات، وعدم وجود الأندية لرياضة ذوي الإعاقة في بعض المحافظات.</p> <p>٢. ضعف مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية والسياسية.</p>	<p>١. وجود الاتحاد الأردني لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة (اللجنة البارالمبية الأردنية) كمؤسسة وطنية حققت العديد من الإنجازات الدولية.</p> <p>٢. وجود أندية متخصصة لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة وحصول العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على ميداليات دولية في منافسات دولية.</p> <p>٣. وجود دعم للرياضة من عدة جهات ومنها المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>٤. دعم وزارة الثقافة للعديد من الأنشطة الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>
المخاطر	الفرص
<p>١. ضعف رصد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والثقافية.</p> <p>٢. ضعف الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات الثقافة والحياة العامة.</p>	<p>١. وجود وزارة التنمية السياسية كجهة يمكن أن تساهم في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية.</p>

الهدف العام التاسع: توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة العامة بما في ذلك المشاركة في الحياة السياسية والثقافية وأنشطة الترفيه والرياضة.

الأولويات الوطنية:

- دعم استقطاب لاعبين جدد وألعاب جديدة لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم مبدأ الدمج في النشاطات الثقافية.
- دعم مبدأ الدمج في النشاطات السياسية.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة الرياضية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– ردود فعل الأشخاص ذوي الإعاقة على مدى مشاركتهم في الأنشطة الرياضية المختلفة.</p> <p>– إنجازات وطنية وإقليمية ودولية رياضية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– مشاركة مكثفة وفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– خطة عمل تنفيذية شاملة لتحفيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الرياضية المختلفة.</p> <p>– نوعية النشاطات التي تقدمها اللجنة البارالمبية.</p> <p>– نوعية النشاطات التي تقدمها الأندية الرياضية المختلفة.</p> <p>– نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في أندية غير المعوقين وفي المدارس.</p>	<p>– دعم نشاطات اللجنة البارالمبية الأردنية.</p> <p>– استقطاب لاعبين في المحافظات.</p> <p>– دعم الأندية في أنشطتها الرياضية والثقافية.</p> <p>– العمل على تعديل نظام الأندية.</p> <p>– مشروع بناء بيت شباب للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– العمل على إدخال رياضات جديدة لفئات جديدة من الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– زيادة أعداد اللاعبين الناشئين.</p> <p>– دمج رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في أندية غير المعوقين.</p> <p>– دمج رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس.</p>	<p>– اللجنة البارالمبية الأردنية الرياضية.</p> <p>– الأندية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– المجلس الأعلى للشباب.</p> <p>– وزارة التربية والتعليم.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>٥٠٠٠٠٠</p>
طرق التحقق تقارير اللجنة البارالمبية والأندية و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<p>– توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة السياسية.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في الحياة السياسية (ترشيح وإنتخاب).</p>	<p>– مشاركة فعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– عدد ونوعية الورشات التوعوية.</p> <p>– نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المنتسبين للأحزاب.</p> <p>– آليات لرصد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية.</p>	<p>– توعية الأحزاب، والنواب والقيادات السياسية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– رصد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية وتعزيزها.</p>	<p>– وزارة التنمية السياسية.</p> <p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>– وزارة الداخلية.</p> <p>– الأحزاب السياسية.</p> <p>– مجلس النواب.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>٥٠٠٠٠٠</p>
طرق التحقق تقارير منظمات المجتمع المدني.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - توسيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة الثقافية. مؤشر الهدف - دراسة حول مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية. - تواجد مكثف وفعال للأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الثقافية المختلفة. - ردود فعل الأشخاص ذوي الإعاقة عن مدى مشاركتهم في الأنشطة الثقافية المختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة مكثفة وفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية. مؤشر المخرج - نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في المهرجانات الثابتة. - عدد المقالات والكتابات للأشخاص ذوي الإعاقة المثقفين في المجالات. - عدد المعارض التشكيلية للأشخاص ذوي إعاقة. - عدد الندوات والمحاضرات للأشخاص ذوي الإعاقة. - نسبة المشاركين في برنامج إقرأ واستمتع. 	<ul style="list-style-type: none"> - إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة المثقفين في المهرجانات الثابتة لدى وزارة الثقافة (الخالدية، المفرق، الأردن). - مشاركة المبدعين من الأشخاص ذوي الإعاقة في المجلات، كمجلة أفكار وفنون ومجلة وسام للأطفال. - نشر المنتج الإبداعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المجموعة القصصية. - دعم المعارض التشكيلية لذوي الإعاقة الحركية والمكفوفين. - دعم المشاريع الثقافية التي يقوم بها المبدع ذو الإعاقة سواء في الأدب أو المسرح أو الفنون التشكيلية. - إنشاء مكاتب صديقة للشخص ذو الإعاقة. - تنفيذ عدد من الندوات والمحاضرات التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة المثقفين. - زيارة مكتبة الطفل المتنقلة للمنتديات والجمعيات ومدارس ذوي الإعاقة لتنفيذ برامجها وأنشطتها وتنمية ذوقهم وإشاعة ثقافة الفرح لديهم. - تنفيذ برنامج إقرأ واستمتع للأطفال ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الثقافة. - المراكز الثقافية. - رابطة الكتاب الأردنيين. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. - أمانة عمان الكبرى. - وزارة الأشغال العامة. - دائرة الأبنية الحكومية. - نقابة المهندسين. - الجمعية العلمية الملكية. - وزارة الثقافة. - الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	١٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير وزارة الثقافة.						

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. إنتشار وسائل الإعلام / المرئي والمكتوب والمسموع والمواقع الالكترونية.</p> <p>٢. مرونة التشريعات الإعلامية تسمح بعرض قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. تجاوب الجهات الإعلامية مع تطور حركة الإعاقة على المستوى الوطني والدولي.</p> <p>٤. وجود مديرية الاتصال في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>٥. وجود لجنة إعلامية تساعد بموضوعات التوعية والتثقيف.</p>	<p>١. حجم التغطية الإعلامية لا يتناسب مع تجاوب الجهات الإعلامية.</p> <p>٢. قلة الكوادر الإعلامية المتخصصة بشؤون الإعاقة.</p> <p>٣. إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الحديث عن قضاياهم فقط.</p> <p>٤. قلة الكوادر المؤهلة في مجال الاتصال.</p> <p>٥. إقتصار الجانب التوعوي والتثقيفي على الجهد الإعلامي دون تفعيل الجهد الاتصالي وبخاصة الوجهي مثل دور العبادة والمدارس والمراكز الشبابية.</p>
الفرص	المخاطر
<p>١. وجود شبكة واسعة بين الإعلام والجهات العاملة في مجال الإعاقة.</p> <p>٢. وجود المؤتمرات الوطنية وورش العمل المتخصصة.</p> <p>٣. وجود لجنة إعلامية في المجلس تساعد بمجال التوعية والتثقيف.</p>	<p>١. عدم وجود أرقام عن واقع الإعاقة توضع في خدمة الإعلاميين.</p> <p>٢. عدم توحيد المصطلحات المتعلقة بالإعاقة.</p> <p>٣. قضايا الإعاقة ليست من أولويات أصحاب القرار الإعلامي.</p>

الهدف العام العاشر: نشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يعزز عملية دمجهم بالمجتمع.

الأولويات الوطنية:

- إستقطاب الإعلاميين والصحفيين لمناصرة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتطوير قدراتهم للتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتوعية بها وتصميم رسائل إعلامية تخاطب مختلف فئات المجتمع.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير عن حقوقهم و طرحها من خلال الفن والثقافة والمعارض والندوات والمدارس والأندية والمراكز الشبابية.
- حشد قادة الرأي لمناصرة قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحفيز المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لأداء دورها تجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير شبكة من الصحفيين والإعلاميين المعنيين بقضايا الإعاقة. <p>مؤشر الهدف</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة مدى وعي العاملين في المؤسسات الإعلامية. - مدى التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة المختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إعلاميون مناصرون لقضايا الإعاقة وصحافة متخصصة بقضاياها. <p>مؤشر المخرج</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الصحفيين والإعلاميين المختصين بقضايا الإعاقة. - مدى دورية التغطية الإعلامية لموضوعات خاصة بالإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد دورات تدريبية سنوية للإعلاميين. - التواصل مع رؤساء تحرير المؤسسات الإعلامية، وكتاب الأعمدة. - إشراك الإعلاميين بأنشطة المجلس. - تبادل الزيارات بين أمانة المجلس ومسؤولي المؤسسات الإعلامية. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الإعلامية. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير اللجنة الإعلامية بالمجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<ul style="list-style-type: none"> - التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة من منظور الجندرية. <p>مؤشر الهدف</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى التزام الجهات المختلفة بإدماج قضايا الإعاقة في مجالات العمل المختلفة. - مدى التغطية الإعلامية لقضايا الإعاقة المختلفة وخاصة من منظور الجندرية. 	<ul style="list-style-type: none"> - خطة توعية بقضايا الإعاقة ضمن إطار زمني محدد. <p>مؤشر المخرج</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد مستخدمي الموقع الإلكتروني. - عدد حملات التوعية. - عدد النشرات التي تم توزيعها. - عدد الندوات التي انعقدت. 	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ حملات توعية وفق أولويات المجلس. - عقد ندوات ولقاءات بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والتطوعية. - بناء قدرات الجمعيات في مجال التوعية. - طباعة نشرات توعية. - استخدام الموقع الإلكتروني للمجلس. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الإعلامية. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٥٠٠٠٠
طرق التحقق تقارير اللجنة الإعلامية بالمجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز دور الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ بنود الاستراتيجية والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. <p>مؤشر الهدف</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى التزام الجهات المختلفة بتنفيذ بنود القانون ومحاور الاستراتيجية. - نوعية القرارات المتخذة لتنفيذ بنود الاستراتيجية والاتفاقية. 	<ul style="list-style-type: none"> - تغطية إعلامية مكثفة لقضايا الإعاقة ودور الوزارات والمؤسسات المعنية بها. <p>مؤشر المخرج</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدد الندوات واللقاءات والمؤتمرات الصحفية التي تنفذ مع المؤسسات المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد ندوات مشتركة مع الوزارات. - عقد مؤتمرات صحفية. - عقد لقاءات تجمع ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومختصين بقضايا الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الإعلامية. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٢٥٠٠٠
طرق التحقق تقارير اللجنة الإعلامية بالمجلس و/أو منظمات المجتمع المدني.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التعبير عن حقوقهم وقضاياهم. مؤشر الهدف - حركات لكسب التأييد والمناصرة من الأشخاص ذوي الإعاقة في قضايا الإعاقة. - تواجد فعال ومكثف للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات ثقافية وإعلامية مختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> - برامج إعداد للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال المدافعة والتعبير عن حقوقهم. - أشخاص ذوو إعاقة قادرين على المدافعة عن حقوقهم ومدجون في مراكز صنع القرار. مؤشر المخرج - عدد المنتقيات سنوياً وعدد المتدربين من الجنسين. - مدى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة تتعلق بالمدافعة عن حقوقهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - عقد ملتقيات شبابية مرتين سنوياً تجمع بين الشباب من ذوي الإعاقة وغير المعوقين تنفذ خلالها أنشطة يركز عليها إعلامياً. - تدريب دوري على الإتصال والقيادة والمناصرة ودور الإعلام في هذه المجالات. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الإعلامية. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٥٠٠٠٠
<p>طرق التحقق تقارير اللجنة الاعلامية بالمجلس و/أو منظمات منظمات المجتمع المدني.</p>						

تحليل مراكز القوى

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>١. عدم كفاية قواعد البيانات الوطنية المعتمدة ونظام الإحصاءات لدى المؤسسات المعنية حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعرضوا ويتعرضون إلى العنف والإساءة والإستغلال.</p> <p>٢. عدم وجود نص قانوني في قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٧ حول العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. ضعف الدور الإعلامي في برمجة سياسات العمل المناط بها في ميدان العنف والإساءة والإستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٤. ضعف التشبيك والتنسيق بين المؤسسات المعنية بحماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة والإستغلال.</p> <p>٥. عدم تكاملية البرامج واستدامتها بين المؤسسات المعنية بحماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة والإستغلال وضعف قدرة بعض المؤسسات على الإلتزام ببرمجة قضايا العنف والإساءة والإستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وذلك ضمن أولوياتهم.</p> <p>٦. تردد بعض المؤسسات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة عن التبليغ عن حالات العنف والإساءة والإستغلال المكتشفة من قبلهم لأسباب إجتماعية وثقافية.</p> <p>٧. تادني قدرة ومهارة بعض المؤسسات وضعف تأهيل العاملين في المنظمات والمؤسسات حيال موضوع بناء القدرات للتصدي للعنف والإساءة والإستغلال الذي يمكن أن يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة، وقلة الكوادر المؤهلة لدى المؤسسات المعنية بمواجهة العنف والإساءة التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>١. وجود وعي مؤسسي وقوانين تعمل على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة والإستغلال (قانون الحماية من العنف الأسري، وغيرها من القوانين الأخرى ذات العلاقة).</p> <p>٢. وجود مؤسسات تحظى برعاية ملكية فاعلة ولديها الرغبة والدافعية للعمل في مجال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة أشكال العنف والإساءة والإستغلال.</p> <p>٣. المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– إلزامية التبليغ عن حالات العنف والإساءة والإستغلال للجهات المعنية بالتصدي لهذه الممارسات.</p> <p>٤. وجود أطر ومرجعيات مثل الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف واستراتيجيات وطنية ذات صلة داعمة.</p> <p>٥. الكوادر المؤهلة للتدريب لدى بعض المؤسسات المعنية بمواجهة ظاهرة العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>

المخاطر	الفرص
<p>١. التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع وأثر ذلك على ممارسة البعض لأنماط العنف والإساءة والإستغلال ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٢. قلة الوعي المجتمعي بأهمية التصدي لموضوع العنف والإساءة والإستغلال التي تلحق ببعض الأشخاص ذوي الإعاقة جراء إصابتهم بالإعاقة.</p> <p>٣. الفقر والبطالة كأحد المؤثرات الضاغطة على تماسك الأسر في المجتمع مما قد ينتج عنه التفكك الاجتماعي والقيمي.</p> <p>٤. صعوبة رصد حالات الإتهام الممارسة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الرعاية.</p> <p>٥. ازدياد أعباء الأسر وتخلي البعض عن أدواره تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعف قدرات بعض الأسر ومهاراتهم حيال التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وفق منحنى الممارسات الإيجابية الواجب توفيرها لهؤلاء الأشخاص.</p> <p>٦. زيادة حالات الإعاقة وتعرض البعض لأنماط الإساءة والإهمال جراء ضعف قدرة المؤسسات على تقديم ما يلزم لها.</p> <p>٧. النظرة الدونية لدى بعض فئات المجتمع ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسة أشكال الإساءة والعنف والإستغلال دون ملاحظة المسيئين نظراً لصعوبة إثباتها.</p> <p>٨. إخفاء كثير من الأسر لحالات الإساءة والعنف التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة خوفاً من الملاحقة والوصمة الاجتماعية التي قد تطالهم.</p> <p>٩. جهل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بحقوقهم وكيفية المطالبة بها مما يعرضهم لبعض أنماط الإساءة والعنف والإستغلال.</p> <p>١٠. عدم وجود دور رعاية مؤهلة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للإساءة والعنف والإستغلال تقوم على حمايتهم، وضعف البرامج الاجتماعية والنفسية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للعنف والإساءة والإستغلال.</p>	<p>١. وجود إهتمام ملكي بموضوع حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف وسوء المعاملة وإيلاءهم العناية الكافية.</p> <p>٢. وجود وعي ديني رافض للممارسات التي قد تلحق الأذى بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>٣. وجود بعض الخطوط الساخنة التي يمكن أن تعمل على تطوير مهامها لمواجهة قضايا العنف والإساءة والإستغلال وتقديم الإرشاد والدعم.</p> <p>٤. وجود مؤسسات دولية قادرة على دعم المشاريع والبرامج المتخصصة لمواجهة ظاهرة العنف.</p> <p>٥. وجود إتفاقيات دولية داعمة ومصادق عليها.</p>

الهدف العام الحادي عشر: الحد من مواجهة كافة الممارسات التي قد تلحق العنف والإساءة والإستغلال بالأشخاص ذوي الإعاقة وتقليل نسبها وفق خطط منهجية محكمة.

الأولويات الوطنية:

- رفع مستوى الوعي المجتمعي حيال عدم تعريض الأشخاص ذوي الإعاقة للممارسات التي تنطوي على عنف وإساءة واستغلال وأهمية الكشف عنها.
- رفع كفاءة المؤسسات العاملة في مجال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتقوية أدوارها حيال منع الممارسات التي تسبب العنف والإساءة والإستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة، وكفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية لمواجهة كافة الممارسات التي تسبب العنف والإساءة والإستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم أفضل السبل لعلاج وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين للعنف والإساءة والإستغلال بما يتناسب وحقوقهم الإنسانية.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– زيادة كفاءة وسرعة إستجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية لمواجهة كافة الممارسات التي تسبب العنف والإساءة والإستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– المجتمع الأردني بمكوناته المؤسساتية قادر ومؤهل على إيجاد شبكات حماية ووقاية للأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p>	<p>– المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية تعمل وفق سياسة منهجية بشكل تشاركي وتفاعلي لمواجهة العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– وجود نظام وسياسة وطنية لدى المؤسسات المعنية بمواجهة الممارسات العنيفة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– فريق وطني مؤهل لمتابعة تطبيق ومراقبة نظام المعايير.</p>	<p>– عقد لقاء وطني بين المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية لهذا المحور المتعلق بمواجهة كافة أشكال العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والخروج باتفاق وطني حيالها.</p> <p>– وضع معايير خاصة للخدمة والممارسة في مجال وقاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان جودتها.</p> <p>– تشكيل فريق وطني مؤهل لمتابعة تطبيق ومراقبة نظام المعايير والشروط المعتمدة حيال تطبيق المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية لعملها تجاه قضايا العنف والإساءة.</p> <p>– تطوير أدلة وبروتوكولات للمؤسسات المعنية بحماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– المجلس الوطني لشؤون الأسرة.</p> <p>– إدارة حماية الأسرة.</p> <p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– مؤسسة نهر الأردن.</p>	<p>– المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.</p>	<p>٢٠١٢</p> <p>٢٠١٠</p>	<p>٢٥٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق تقارير المؤسسات المعنية حول مجابهة العنف.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف والإساءة التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة. <p>مؤشر الهدف</p> <ul style="list-style-type: none"> التغير الاجتماعي في المجتمع الأردني مخطط له لرفض العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. بناء اتجاهات إيجابية ومنظومة قيمية رافضة للسلوكيات المسببة للعنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> اتجاهات ثقافية واجتماعية لمواجهة الممارسات الخطرة المنطوية على عنف أو إساءة. المجتمع الأردني واع وقادر على نبذ ممارسات العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. <p>مؤشر المخرج</p> <ul style="list-style-type: none"> نسبة الوعي لدى المجتمع الأردني من (أفراد ومؤسسات) الراضين للعنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء مسح وتحليل للموروث الاجتماعي والثقافي في البيئات الأردنية حول الممارسات العنيفة التي تمارس ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. عقد جلسات بؤرية ومركزة مع الفئات المعنية لصياغة المفاهيم والمضامين الإيجابية الكفيلة بمواجهة مفاهيم ومضامين الممارسات الضارة والمؤدية للعنف والإساءة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. تنفيذ حملات إعلامية وطنية هادفة تجاه مواجهة العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. إدارة حماية الأسرة. مؤسسة نهر الأردن. المجلس الوطني لشؤون الأسرة. 	<ul style="list-style-type: none"> المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	١٠٠٠٠
<p>طرق التحقق استطلاع رأي المجتمع الأردني حول موضوع العنف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>- دعم وتأهيل ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين للعنف والإساءة، وأسرهـم المتسببين بالعنف والإساءة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>- الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهـم تقدم بشكل نوعي وملائم وفعال نحو تمكينهم وتقويتهم لمواجهة العنف والإساءة التي قد تلحق بهم.</p> <p>- الأسر ممكنة لتلائم وتأمين سبل الحماية والوقاية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يضمن عدم تعريضهم للعنف والإساءة.</p>	<p>- الأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين للعنف والإساءة تلقوا خدمات فاعلة وقادرة على تجنبهم تبعات ما تعرضوا إليه، وأسـر الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على حماية ذويهم من التعرض للعنف والإساءة والإستغلال.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>- وجود جهات قادرة على تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل نوعي لحمايتهم ووقايتهم من العنف والإساءة، يتواجد فيها كوادر فنية متعددة التخصصات ومؤهلة لتقديم هذه الخدمات.</p> <p>- قوائم ومسوحات الاحتياجات التي تتطلبها أسـر الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>- دعم برامج الخط الساخن لتلقي كافة المعلومات المتعلقة بتعرض الأشخاص لأنماط العنف والإساءة المختلفة.</p> <p>- إنشاء مراكز ودور رعاية للأشخاص ذوي الإعاقة المعرضين للعنف والإساءة، ومراكز متخصصة بتقديم الدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي للأسـر والأشخاص ذوي الإعاقة في أقاليم المملكة الثلاثة بما يخدم حمايتهم ووقايتهم من أي شكل من أشكال العنف ودمجهم في مجتمعاتهم بعد تلقيهم العلاج والتأهيل اللازمين.</p> <p>- تصميم وإعداد برامج مختصة لتأهيل الأشخاص المتسببين بممارسة العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>- تشكيل فرق مدربة من الأسـر لضمان نشرهم للمفاهيم والمهارات والإتجاهات الإيجابية حول حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة لأسـر آخرين وعرض قصص نجاح الأسـر المدربة والمؤهلة من خلال اللقاءات والندوات.</p>	<p>- وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>- مؤسسة نهر الأردن.</p> <p>- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.</p> <p>- إدارة حماية الأسرة.</p> <p>- المركز الوطني لحقوق الإنسان.</p> <p>- المعهد الدولي للتضامن مع النساء.</p>	<p>- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين</p> <p>- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.</p> <p>- المجلس الوطني لشؤون الأسرة.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>١٠٠٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق تقارير دورية من الجهات، تقارير فريق الأسـر المدربة.</p>						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– تطوير ورفع كفاءة العاملين في المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية تجاه حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من التعرض للعنف والإساءة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية لديها كوادر مؤهلة في مجال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p>	<p>– العاملون في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والوطنية امتلكوا المعارف والمهارات والإتجاهات الإيجابية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة أشكال العنف والإساءة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– المؤسسات المعنية قادرة على رصد احتياجات موظفيها وتلبيتها لرفع كفاءتهم المهنية وفق برامج تدريبية مخطط لها زمنياً.</p> <p>– وجود نظام متابعة وتقييم فاعلية وأثر الخطط والبرامج المطبقة في أقاليم المملكة الثلاثة لمستحقيها.</p>	<p>– وضع وتصميم وتنفيذ برنامج تدريبي لرفع قدرات المهنيين في القطاع القانوني والصحي والإجتماعي وفي مراكز التأهيل المجتمعي ضمن أقاليم المملكة الثلاثة حيال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من التعرض للعنف والإساءة.</p>	<p>– مؤسسة نهر الأردن.</p> <p>– المركز الوطني لحقوق الإنسان.</p> <p>– المعهد الدولي للتضامن مع النساء.</p> <p>– المجلس الوطني لشؤون الأسرة.</p>	<p>– وزارة التربية والتعليم.</p> <p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– وزارة الصحة.</p> <p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– اليونيسف.</p> <p>– المنظمات الدولية المعنية.</p> <p>– كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	١٥٠٠٠٠
طرق التحقق دراسة تحديد الاحتياجات، وتقارير المتابعة والتقييم للبرامج.						
<p>– تعزيز مشاركة القطاع الخاص في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره المعرضين للعنف والإساءة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– قطاع خاص قادر على الشراكة مع المؤسسات المعنية لمجابهة العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>– القطاع الخاص قادر على القيام بمسؤولياته الوطنية لدعم البرامج والأنشطة المنفذة لحماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– نسبة مشاركة القطاع الخاص المادية والبشرية في دعم وتبني البرامج الهادفة لمواجهة العنف والإساءة في تحسن مستمر ومتصاعد.</p>	<p>– عقد لقاء وطني يضم مختلف أطراف مؤسسات القطاع الخاص لشرح محور العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة والخروج بمقترحات عمل قابلة للدعم.</p> <p>– عقد شراكات عمل (مذكرات أو إتفاقيات عمل) مع مؤسسات القطاع الخاص لدعم وتنفيذ مشاريع هادفة في مجال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p>	<p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	١٥٠٠٠٠
طرق التحقق دراسات مسحية عن مشاركة القطاع الخاص في حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<p>– إستحداث وتنفيذ نظام منهجي معلوماتي بحثي لبناء السياسات والبرامج المنهجية في مجال حماية ووقاية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p> <p>مؤشر الهدف</p> <p>– النظم الإحصائية والمعلوماتية المتعلقة بموضوع وقاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من العنف والإساءة.</p>	<p>– وجود قواعد بيانات عن حالات العنف والإساءة المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، والأبحاث والدراسات المعنية بموضوع العنف والإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>مؤشر المخرج</p> <p>– نظام معلوماتي وأبحاث ودراسات حول حالات العنف والإساءة المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة لدى المؤسسات المعنية.</p>	<p>– تصميم وتنفيذ النظام الإحصائي والمعلوماتي المراد إدخاله في مجال رصد حالات العنف والإساءة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>– الأبحاث والدراسات بالتعاون مع الجهات المعنية والجامعات الرسمية وغير الرسمية.</p>	<p>– وزارة التنمية الإجتماعية.</p> <p>– المركز الوطني لحقوق الإنسان.</p> <p>– دائرة الإحصاءات العامة.</p>	<p>– المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>– المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.</p>	<p>٢٠١٠</p> <p>٢٠١٢</p>	<p>٥٠٠٠٠</p>
<p>طرق التحقق جمع وتوثيق البيانات المتعلقة بالعنف من الجهات ذات العلاقة.</p>						

تحليل مراكز القوى

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>١. دعم القيادات السياسية ووجود إستراتيجية وتشريعات وقوانين ووجود المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.</p> <p>٢. التكاملية بالخدمات المقدمة، ووجود الخدمات المشتركة بين الجمعيات مما يعزز إمكانيات التشبيك.</p> <p>٣. تلاحم الشعب الأردني ووعبه وتنوع الخبرات ووجود جمعيات ومؤسسات ذات تاريخ عريق وتجارب رائدة في مجال التشبيك.</p>	<p>١. ضعف الوعي العام واختلاف مستويات العاملين في المؤسسات التي تعنى بشؤون الإعاقة وطغيان المصلحة الشخصية لدى بعض المؤسسات على المصلحة العامة.</p> <p>٢. ضعف وسائل الإتصال والإعلام.</p> <p>٣. عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة حول المؤسسات وتداخل وتضارب المعلومات بين المؤسسات.</p> <p>٤. غياب المفهوم الإجتماعي والحقوقى بعمل بعض الجمعيات وعدم ضمان استمرارية التشاركية بين المؤسسات.</p> <p>٥. الانتشار العشوائي للمؤسسات والجمعيات وقلة الجمعيات المتخصصة.</p>
الفرص	المخاطر
<p>١. وجود المنظمات المحلية والدولية بعدد متميز بالأردن.</p> <p>٢. توفر كوادر مدربة وإمكانية الإستفادة من الخبرات الإقليمية.</p> <p>٣. تفعيل وتنفيذ الإتفاقيات الدولية بعد المصادقة عليها والإلتزام تجاهها.</p> <p>٤. التطور التكنولوجي بقطاع الإتصالات والثورة المعرفية والتكنولوجية.</p>	<p>١. التنافس لتحقيق أهداف شخصية واختلاف المصالح وعدم المصادقية بالتعامل والخوف من الهيمنة وفرض الرأي الآخر.</p> <p>٢. عدم توفر برامج وكوادر، وهجرة الخبرات والكفاءات للخارج.</p> <p>٣. عدم وضوح أهداف المؤسسات، وفرض أجندات لا تتناسب مع المبادئ والقيم الأخلاقية والإجتماعية.</p>

الهدف العام الثاني عشر: إستثمار الجهود والموارد المتوفرة والمتاحة لتحسين مستوى الخدمات والأنشطة والبرامج المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الأولويات الوطنية

- بناء قدرات كوادر المنظمات غير الحكومية.
- زيادة التنسيق وعدم الإزدواجية والشفافية بالشراكة بين المؤسسات ذات الهدف والغاية الواحدة.
- زيادة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وبالأخص المنظمات التي تعنى بفئة الإعاقة والمؤسسات الحكومية وتفعيل التعاون بين القطاع الخاص وبين منظمات المجتمع المدني.

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - بناء قدرات كوادر المنظمات غير الحكومية. مؤشر الهدف - عدد الدورات التدريبية المقدمة للمنظمات. 	<ul style="list-style-type: none"> - منظمات غير حكومية فاعلة. مؤشر المخرج - عدد المشاركين في الدورات. - وجود فريق وطني للرقابة والمتابعة. - عدد نسخ النشرات المتخصصة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع معايير للمنظمات الفاعلة في مجال الإعاقة. - عقد دورات تدريبية متخصصة حول المعايير. - تفعيل نظام الرقابة والمتابعة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارات الدولة. - المنظمات الدولية. - القطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	٥٠٠٠٠
طرق التحقق زيارات دورية للمنظمات ، وتقارير الزيارات الصادرة عن فريق المتابعة.						
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة التنسيق والشفافية وعدم الإزدواجية بين المؤسسات ذات الهدف والغاية الواحدة. مؤشر الهدف - عدد الشراكات بين المؤسسات ذات الغاية والهدف الواحد. 	<ul style="list-style-type: none"> - شراكات بين المؤسسات ذات الغاية والهدف الواحد. مؤشر المخرج - مدى رضا متلقي الخدمة عن الخدمات المقدمة من المنظمات والمؤسسات الرسمية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إيجاد خارطة وقاعدة بيانات تحدد عليها مواقع تقديم الخدمات ونوعها من قبل الجهات الحكومية. - مراجعة الأنظمة والتعليمات والتقارير المالية للمؤسسات غير الحكومية لضمان عدم التداخل والتعارض. - غرلة المنظمات وإغلاق غير الفاعلة بناء على معايير محددة وتحويل الدعم المخصص لها للجمعيات الفاعلة. - وضع معايير واضحة للتعاون والشراكة وعقد اجتماعات دورية. - توقيع مذكرات تفاهم توضح الواجبات والحقوق. - زيارات تبادلية بين المؤسسات وبناء قدرات بين المنظمات الفاعلة والمنظمات في المناطق النائية. - برامج التوعية والتثقيف. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة التنمية الاجتماعية. - مؤسسات المجتمع المدني. - القطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	وفق موازنة المجلس للدعم.
طرق التحقق استطلاع آراء رؤساء المؤسسات والعاملين بها حول مدى التنسيق بينها، ورأي متلقي الخدمات.						

البرامج والمشاريع

الهدف المحدد	المخرج	الأنشطة	الجهة المنفذة	الشركاء	تاريخ التنفيذ	الكلفة التقديرية
<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل دور القطاع الخاص بالشراكة والتشبيك والتعاون. مؤشر الهدف - مدى وعي القطاع الخاص في مجال دعم قضايا الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية. مؤشر المخرج - عدد المشاركين في النشاطات التدريبية في القطاع وعدد الشركات الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية. - عدد المتطوعين المدربين للتعامل مع الإعاقة. - قيمة الدعم المقدم من القطاع الخاص لقطاع الإعاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد نسبة مئوية تساهم بها الشركات الاستثمارية لدعم مؤسسات الإعاقة. - إشراك القطاع الخاص بالتخطيط بالاستراتيجية بالمجالات التي يكون لهم دور رئيسي بها. - أن تطبق المؤسسات والجهات الحكومية نظام العقوبات بما يتعلق بالانتهاكات وخاصة بالتوظيف. - تدريب كادر من المتطوعين لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وبرامجهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - صندوق المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠١٠ ٢٠١٢ 	<ul style="list-style-type: none"> ٥٠٠٠٠ وفق موازنة الصندوق.
<p>طرق التحقق رصد لأعداد المشاركين في الدورات التدريبية والشركات المساهمة في دعم قضايا الإعاقة.</p>						

فرق العمل التي ساهمت في وضع المرحلة الثانية من الاستراتيجية

اللجنة التوجيهية العليا	ضباط ارتباط المؤسسات العامة	اللجنة الإعلامية في المجلس	ضباط ارتباط المنظمات غير الحكومية	ضباط ارتباط المنظمات غير الحكومية
معالي د. محمد الصقور عطوفة د. أمل نحاس السيدة منى عبد الجواد السيدة لارا ياسين السيد عدنان العابودي السيد عادل عزام	د. محمد الزبون - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي د. منذر عماري - وزارة الصحة السيد حمد الحيصه - وزارة العمل السيد خالد مصطفى - المجلس الأعلى للشباب م.رنا حدادين - أمانة عمان الكبرى السيدة هالة الصغير - مؤسسة التدريب المهني السيد محمد أبو رمان - مؤسسة التدريب المهني السيد خميس عبد الفتاح - مؤسسة التدريب المهني السيد داود شحاده - اللجنة البارالمبية الأردنية السيد حكيم مطالقة - المجلس الوطني لشؤون الأسرة الأستاذة كرستين فضول - المركز الوطني لحقوق الإنسان الآنسة فريال العساف - المركز الوطني لحقوق الإنسان السيدة شذى قطيشات - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية السيدة ديانا الشبلي - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة السيدة ميسون حمارشة - وزارة الأشغال العامة المقدم خالد النوافلة - مديرية الأمن العام م. نايف النوايسة - وزارة الأشغال العامة العميد عبد الفتاح وريكات - الخدمات الطبية الملكية محمد العمري - الخدمات الطبية الملكية السيدة نبيلة الحوراني - صندوق المعونة الوطنية السيد مخلد الخوالدة - وزارة الثقافة السيدة نهلة عبد الرحمن عويس - وزارة العدل السيد ماجد الباش - ديوان الخدمة المدنية السيد عدنان طلفاح - الهيئة الوطنية لإزالة الألغام السيد عوني عياصرة - الهيئة الوطنية لإزالة الألغام	السيد احمد شاكرا (رئيس اللجنة) السيد سيف صوالحة السيد حيدر المجالي السيد محمد الرواشدة السيد سمير جادالله السيدة نسرين أبو صالحه السيد فضل معارك	السيد خالد بطانية - الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين السيد محمد علاء الدين يوسف - الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين السيد يوسف دويكات - جمعية قضاء عرجان للتربية الخاصة السيد عبد الحليم الدرادكة - جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصرياً السيد إسماعيل الزغموري - جمعية الصداقة للمكفوفين السيد سامي النتيان - جمعية البادية الوسطى للإحتياجات الخاصة السيدة أسماء حمدات - جمعية صلاح الدين السيدة ربي الفايز - جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي الشيخ مطر أبو رخية - جمعية الجنوب للتربية الخاصة السيد عبد الله الخوالدة - جمعية الجنوب للتربية الخاصة السيد عبد الهادي النجادات - جمعية صلاح الدين للتنمية الفكرية السيدة منى القضاء - جمعية صلاح الدين للتنمية الفكرية ورعاية المعاقين السيد رائد خطاب - الجمعية الأردنية لرعاية وتأهيل فاقد الأطراف وذوي التحديات الحركية الخيرية السيد أنس شتيوي - الجمعية الأردنية لرعاية وتأهيل فاقد الأطراف وذوي التحديات الحركية الخيرية السيدة هبة ملحم - مركز آية للتربية الخاصة	السيد فارع المساعد - جمعية رعاية الطفل الخيرية السيد خالد الطراونة - جمعية الخالدية الخيرية السيدة آية عيسى - جمعية أبي الدرداء الخيرية السيد عدنان صبحي بني هاني - جمعية رعاية الطفل المعاق الخيرية السيد زياد البشيتي - جمعية أجيال الخيرية السيد سلطان الجازي - جمعية الحسينية للمعاقين السيدة عايدة الشيشاني - جمعية أنا إنسان السيدة آسيا ياغي - جمعية أنا إنسان السيد عبد الله الخوالدة - جمعية الجنوب للتربية الخاصة السيدة نبال أحمد لجنة التنمية المجتمعية السيدة ذكريات الحلو لجنة التنمية المجتمعية السيد خالد عبابنة جمعية النهضة للتحديات الحركية السيد وائل الحسن جمعية النهضة للتحديات الحركية د. صالح الشرفات جمعية النهضة للتحديات الحركية السيد عبد الرحيم العيسى جمعية المكفوفين السيد عبد العضاية جمعية المكفوفين السيد عبد العزيز المعاينة جمعية رعاية المعوقين الكرك السيدة أمينة الإبراهيم جمعية رعاية الطفل الخيرية
أعضاء المجلس مخلي الإعاقة		ضباط ارتباط المنظمات غير الحكومية		
الإعاقة البصرية السيد أحمد اللوزي السيد رضوان اشتي				
الإعاقة الحركية د. صالح الشرفات				
الإعاقة السمعية السيد عودة عودة السيد ربيع قميلة				
أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية السيدة رهام عميش				
ضباط ارتباط المؤسسات العامة السيدة فوزية السبع - وزارة التنمية الإجتماعية السيد محمد القويوتي - وزارة التنمية الإجتماعية السيدة منيرة الصمادي - وزارة التربية والتعليم السيدة فداء غانم - وزارة التربية والتعليم السيدة نسرين الناصر - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي				

فرق العمل التي ساهمت في وضع المرحلة الثانية من الاستراتيجية

		كوادر المجلس الفنية	الخبراء	ضباط ارتباط المنظمات غير الحكومية
		<p>د. محمد مهيديات</p> <p>السيد رشاد الخمايسه</p> <p>د. منار مدانات</p> <p>السيد حسين أبو فراش</p> <p>د. هيا مصالحه</p> <p>السيد محتسب بني علي</p> <p>السيد محمود النواوي</p> <p>السيد سمير رمضان</p> <p>السيد إحسان الخالدي</p> <p>السيدة غدير الحارس</p> <p>الآنسة ريزان الكردي</p>	<p>معالي الأستاذة أسمى خضر</p> <p>القاضي د. محمد الطراونة</p> <p>الأستاذ د. جميل الصمادي</p> <p>د. جمال إبراهيم أبو دلهوم</p> <p>د. يحيى أسعد شقير</p> <p>د. قاسم محمد الحموري</p> <p>د. فريد الخطيب</p> <p>د. سهى طبال</p> <p>السيدة هند السمان</p> <p>د. مهند العزة</p> <p>د. فواز جرادات</p> <p>د. سيد الرطوط</p> <p>د. محمد عبد الرحمن</p> <p>د. زكي الأيوبي</p> <p>د. فارس البكري</p>	<p>الآنسة زينة أبو عناب - مؤسسة نهر الأردن</p> <p>السيد عارف السرجي - مركز الرجاء</p> <p>السيدة سهير البرور - جمعية الخالدية</p> <p>السيد حامد المعايطة - جمعية رعاية المعوقين</p> <p>الجهات الدولية</p> <p>السيدة فرانسيس أبو زيد - أكاديمية تطوير التعليم</p> <p>السيدة نيرمين عبيدات - أكاديمية تطوير التعليم</p> <p>السيد طارق البكري - أكاديمية تطوير التعليم</p> <p>السيدة عريب القبيج - مؤسسة الهانديكاب إنترناشونال</p> <p>السيدة يمى أبو حسان - ميرسي كور</p> <p>السيد حازم سلمان - ميرسي كور</p> <p>السيدة نوال نجار - فرق السلام</p> <p>السيدة منار أحمد حسين - وكالة الغوث الدولية</p> <p>السيدة ريم مسعود - وكالة الغوث الدولية</p> <p>السيدة ماكيكو كونوهارا - جايقا</p> <p>السيدة شيرين الدباس - فرق الناجين</p> <p>السيدة إيمان الخطيب - فرق الناجين</p> <p>الأستاذة أنعام العشا - المعهد الدولي لتضامن النساء</p>



Higher Council for Affairs of Persons with Disabilities
المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المصوبين

عمارة رقم ١٦ - شارع سامراء - أم أذينة

ص.ب ١٢٣٨ عمان، الأردن

هاتف +٩٦٢ ٦ ٥٥٣ ٨٦١٠

فاكس +٩٦٢ ٦ ٥٥٣ ٨٢٤٣

info@hcd.gov.jo

www.hcd.gov.jo